التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 115 السنة الخامسة عشر - يونيو 2017

الضرائب قادمة.. ولا ضرائب دون تمثيل

المساحات التي كانت خضراء 03

تأخر الإعلان عن الموازنة العامة .. لماذا؟ 09

في الأزمات تزداد الحاجة للصحافة الحرة 27

موقفنا

ترامب في المنطقة

بالنسبة لنا كشعوب عربية، ليس هناك ما يبهج في نتائج زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المنطقة، فهو سيعود إلى بلاده محملاً بالغنائم من صفقات وأموال، تعينه على مواجهة تعثراته الداخلية الكثيرة، وارتباكاته هو وإدارته في الأداء أمام حملات النقد التي تواجهه، فيما ستظل منطقتنا مشتعلة بالحروب والفتن الطائفية والمذهبية وغارقة في الدماء، وأسيرة تجاذبات المصالح والصراعات الإقليمية، فيما قضية الشعب العربي الفلسطيني تبعد أكثر فأكثر عن فرص الحل المشرف الذي يضمن للفلسطينيين كرامتهم وحقهم في الخلاص من الإحتلال وإقامة دولتهم الوطنية المستقلة وصاحبة السيادة على أراضهم.

أكثر من ذلك فإن ترامب يعود بجيوبه المليئة في الوقت الذي ما زالت فيه أسعار النفط الذي تعتمد عليه دول منطقتنا كمصدر يكاد يكون وحيداً في عائداتها في تراجع، دون أن يلوح في الأفق أي أمل في أن تنهض مجدداً من سقوطها المريع، ما يستلزم المزيد من الاجراءات التقشفية القاسية التي ستفرض على شعوب المنطقة على شكل المزيد من الضرائب والرسوم والمكوسات المباشرة وغير المباشرة، والمساس بالضمانات والخدمات الاجتماعية المهمة، التي هي بمثابة الحقوق المكتسبة التي لم تتخيل شعوبنا أن يجري النيل منها يوماً.

في كلمات أخرى فإن شعوب المنطقة في أمس الحاجة اليوم، أكثر مما كانت عليه في السابق، في أن يجري صون الثروات وتوظيفها في مشاريع انتاجية، وللحفاظ على مستوى المعيشة المتحقق الذي هو جزء من حق هذه الشعوب في ثرواتها الوطنية، كما هي حق لأجيالنا القادمة بعد نضوب هذه الثروات أو تآكلها أو تناقص أهميتها في السوق العالمية.

ما يحتاجه العالم العربي حقاً هو بلورة موقف عربي متماسك يكون في مستوى الندية إزاء مختلف التجاذبات والمشاريع الاقليمية والدولية، موجه لحماية هذه المنطقة وشعوبها مما يتهددها من أطماع، وفي مقدمتها الخطر الصهيوني الذي يزداد خطورة مع ضعف العالم العربي وتمزقه وغرقه في المحن والحروب الأهلية، ما يغري الصهاينة من جهة، والقوى الإقليمية في أنقرة وطهران بتوسيع نفوذها فيه.

وهذا يتطلب إطلاق طاقات الشعوب العربية وتمكينها من المشاركة في القرار وفي الثروة، كي تكون سداً منيعاً بوجه هذه الأخطار، لا الاعتماد على الدول الكبرى الباحثة عن مصالحها، والتي لا تكن لبلدان هذه المنطقة وحكوماتها أي تقدير، وهو ما يعكسه الخطاب العنصري لترامب نفسه المتعالي على العرب والكاره لهم، ومجاهرته بأن هدفه هو الاستحواذ على الثروات العربية وتوظيفها في التغلب على ما تواجهه الولايات المتحدة من عجز.

التقدمي

المنبر التقدمي يطالب بإعادة النظر في قرار منع المسيرات العمالية

ويدعم إصدار قانون موحد لأحكام الأسرة ويتضامن مع اضراب الأسرى الفلسطينيين

عقد المكتب السياسي للمنبر التقدمي اجتماعه الدوري مساء السبت الموافق 29 ابريل 2017، حيث ناقش الموضوعات التنظيمية والسياسية المدرجة على جدول أعماله، واتخذ بشأنها ما يلزم من القرارات والتكليفات للجان «التقدمي» المختلفة.

وبشكل خاص فقد اطلع المكتب السياسي على تحضيرات القطاع العمالي والنقابي للاحتفال بعيد العمال العالمي، المقرر اقامته في مقر «التقدمي» بعد ظهر يوم الاثنين بالتعاون مع المكاتب العمالية في جمعيات التيار الوطني الديمقراطي، تأكيداً على الحقوق المشروعة لحركتينا العمالية والنقابية في احياء هذا اليوم، الذي أصبح عطلة رسمية في البلاد بفضل المشروع الاصلاحي لجلالة الملك، في استجابة لمطالب عمال البحرين على مدار عقود طويلة في تحقيق ذلك.

وفي هذا السياق يطالب المنبر التقدمي الجهات الرسمية المعنية باعادة النظر في قرارها بمنع المسيرات العمالية للاحتفاء بهذا اليوم، وهو المنع المستمر منذ ثلاثة أعوام، بعد أن أصبحت هذه المسيرات تقليداً عمالياً سنوياً تعبرمن خلاله طبقتنا العاملة وحركتنا النقابية عن حقوقها وتطلعاتها.

وعلى صعيد آخر يؤكد المنبر التقدمي على مطالبته التي عبر عنها إن بصورة منفردة أو في سياق بيانات مشتركة مع جمعيات التيار الوطني الديمقراطي لما لمقاضاة جمعية «وعد» والمطالبة بحلها، من آثار سلبية كبيرة على حرية العمل السياسي ومجمل الحريات العامة وعلى صورة البحرين، ومن مساس بواحد من أهم مكتسبات المشروع الاصلاحي.

وتوقف المكتب السياسي أمام التوجه نحو تقديم قانون موحد لأحكام الأسرة، تقره السلطة التشريعية، فإن المنبر التقدمي، وإنسجاماً مع موقفه المعروف، في المطالبة بضرورة إصدار قانون عصري وموحد للأحوال الشخصية، المنسجم مع موقف الحركة النسائية البحرينية ومؤسسات المجتمع المدني، يعبرعن دعمه لهذا التوجه، ويدعو القوى المجتمعية المختلفة لأن تقف إلى جانبه انصافاً لحقوق المرأة البحرينية وانهاء للوضع غير الطبيعي الحالي الذي يستثني شقاً من المجتمع من أحكام مثل هذا القانون.

وعلى الصعيد العربي يوجه المنبر التقدمي عن دعمه لاضراب أشقائنا الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني تحت عنوان «معركة الأمعاء الخاوية» والذي سيدخل أسبوعه الثالث، ويحيي موقف الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة دعماً لهذا الاضراب ولمطالب الأسرى، ويطالب بموقف بحريني وعربي، رسمي وشعبي، في نصرة الوقفة البطولية للأسرى الفلسطينيين ومجمل النضال الوطني الفلسطيني.

المنبر التقدمي
٢٩ ابريل ٢٠١٧

على خلفية أحداث قرية الدراز

جمعيات التيار الوطني تدعو لتحكيم لغة العقل والابتعاد عن الانتقام ودعوات التصعيد

تابعت جمعيات التيار الوطني الديمقراطي: التقدمي ووعد والقومي التطورات المؤسفة التي شهدتها قرية الدراز إثر تدخل القوات الأمنية لفض الاعتصام القائم هناك منذ أشهر طويلة، ما أدى إلى مقتل خمسة مواطنين واعتقال العشرات من الأهالي كما أعلنت عن ذلك وزارة الداخلية. ورأت الجمعيات الثلاث إن الإستمرار في الحلول الأمنية لن يقود إلا الى المزيد من تأزيم الوضع السياسي والأمني، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحكيم لغة العقل والابتعاد عن ردات الفعل والانتقام، كما رفضت دعوات التصعيد والمواجهة، حفاظا على أرواح المواطنين، مطالبة بسرعة الإفراج عن جميع المعتقلين الذين تم اعتقالهم في القرية، ورفع الحصار عنها، وفتح مداخلها لرفع معاناة المواطنين التي دامت طويلا.

كما دعت الجمعيات إلى فتح قنوات الحوار الجدي الشامل بما يهدئ الحالة الامنية ويحدث انفراجاً من شأنه أن يبعد بلادنا عن تداعيات حالات الاستقطاب والتدخلات الخارجية الدائرة في المنطقة، بما يحفظ الحقوق الدستورية لكافة الأطراف ويؤسس لمرحلة جديدة من اعادة بناء الثقة والاستقرار.

الرفيق علي الحداد ينتدي عن الحركة العمالية في البحرين

نظم قطاع النقابات العمالية والمهنية في المنبر التقدمي في يوم الأحد 7 مايو 2017 ندوة بعنوان (الحركة العمالية في البحرين محطات ودروس) تحدث فيها الرفيق علي الحداد ، وذلك ضمن البرنامج الاحتفالي للقطاع العمالي بذكرى الأول من آيار عيد العمال العالمي، حيث تتبع بواكير نضال الكادحين في البحرين منذ حركة الغواصين في عشرينيات القرن الماضي، وأثر اكتشاف النفط (البترول) منذ عام 1932 على نشوء الطبقة العاملة في البحرين، وبعدها توقف عند العديد من المحطات النقابية التي خاضتها الطبقة العاملة البحرينية من أجل نيل حقوقها في تشكيل النقابات وتحسين ظروف العمل والرواتب وإقرار أن يكون الأول من مايو عيد العمال العالمي عطلة رسمية في البحرين، كما تطرق للمعاناة التي تعرض لها النقابيون من الرواد، والتي بفضلها أمكن انتزاع العديد من المكاسب النقابية التي تحققت في فترة الانفراج السياسي، ودعا المحاضر إلى وحدة الحركة العمالية في البحرين .

المحامي علي الورقاء يتحدث في «التقدمي» عن تاريخ التشريعات العمالية في البحرين

نظم المنبر التقدمي مساء الثلاثاء 2017/5/23 ندوة بعنوان (قانون العمل بين الأمس واليوم) تحدث فيها المحامي علي محسن الورقاء، حيث استعرض المحاضر تطور التشريعات العمالية في البحرين، معتبراً قانون العمل للعام بداية النهضة في مجال التشريع العمالي، والذي استمر العمل به لمدة 19 عاماً، حيث صدر قانون العمل البحريني لعام 1976، ليحل محل القانون السابق، وفي عام 1993، أدخلت تعديلات عليه، إلى أن صدر القانون المعمول به حالياً في عام 2012 .

واعتبر المحاضر القانون الحالي الذي يعتبره من أسوأ التشريعات العمالية التي صدرت حتى اليوم لأنه قانون متخلف كثيراً عما بلغته التشريعات في عالم اليوم، وعقد المحامي الورقاء مقارنة بين التشريعات السابقة والقانون الجديد، من زاوية المزايا الممنوحة للعمال، من الحقوق والأجور وعدد ساعات العمل، وتوقف أمام كيفية استغلال عدد ساعات العمل من قبل أصحاب العمل بشكل تعسفي .

فضفضة

المساحات التي كانت خضراء

عيسى الدرازي

لم تمض سنوات طويلة على ذلك الزمن «الأَخضر»، ولذلك لازلنا نتذكر رائحة المزارع عند مرورنا عليها في الليالي الأشد حرارة ورطوبة، تفاجئك نسمات باردة، تدخل السرور في النفس. الرقعة الخضراء في البلد في طريقها الحتمي للتلاشي، وأقول الحتمي لأنه ليس هناك في الأفق ما يقول عكس ذلك، المناطق البحرينية المشهورة تاريخياً بالمزارع باتت اليوم مشاريع سكنية أو خدمية أو تجارية أو أي شيء آخر، سوى إنها لم تعد المزارع والمناطق الخضراء كما كانت.

تقول الأمين العام للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي الشيخة مرام بنت عيسى آل خليفة في تصريح صحفي بأن: «المبادرة ليس بمقدورها فعل شيء أمام مزارع هي أملاك خاصة، وجددت القول إن الكرة في ملعب السلطة التشريعية، بانتظار قانون يحمي المزارع ويحول دون تحويلها لمناطق صناعية وخدمية». هذه الأملاك الخاصة التي تتحول من زراعية إلى مباني من الاسفلت لا يمكن حصر اللوم فيها للملاك، هناك واجب وطني للحفاظ على هذه المناطق الخضراء ولكن هذا الواجب ليس متحقق في مكنون المواطنين انفسهم، بل يذهب المواطن إلى أن يعتبر وجود مثل هذه المناطق الخضراء غير ذات حاجة ويمكن تسويتها من اجل إقامة مشاريع اسكانية وخدمية، ولا يلام في تفكيره بهذه الصورة واللوم يقع على من حدد الخيارات وحصرها في اثنان إما أرض زراعية مهمولة أو ارض سكنية معمورة.

في تصريح سابق للنائب جمال داوود أكد: "انحسار الرقعة الخضراء في مملكة البحرين بنسبة تصل لـ50٪"، مُؤكدًا أن البحرين التي كانت تزخر بأكثر من مليون نخلة، أصبحت تملك اليوم 500 ألف نخلة أو ما يزيد عليها بقليل وفقا لآخر الإحصائيات". وقال إنه:" وخلال الـ20 سنة الأخيرة بدأت المنطقة الخضراء في البحرين تتقلص، وبدأت المزارع التي تمت رعايتها من قبل الآباء لعقود طويلة تجتث". وذكر أن "هناك متابعة نيابية مع عدد من المسؤولين فيما يتعلق بالزراعة، خصوصًا وأن الملاحظ بأن المساحة الخضراء تتناقص رغم أهميتها، ففضلا عن كونها توفر الأمن الغذائي بنسبة ما، فإنها تسهم في تحقيق التوازن البيئي وتخفيض نسبة التلوث، فبحسب التقارير التي صدرت مؤخرًا فإن مدينة حمد تعد أكثر مناطق البحرين تلوثا، وذلك نتيجة لغياب المساحات الخضراء فيها". وبين داوود " أن الكثير ممن يملكون الأراضي الزراعية اتجهوا نتيجة لارتفاع تكاليف الزراعة والربع الصغير إلى تحويلها لأراض عمرانية وبيعها، مبينًا أن هناك تشريعًا يحافظ على الرقعة الخضراء في البحرين، غير أنه بحاجة لتطوير حتى يكون هناك خيارات إلزامية للحفاظ على الزراعة، وسوف ندفع بالمشروع بقانون المتعلق بالزراعة والثروة الحيوانية ليرى النور".

قانون يحمي المناطق الخضراء، هذه الحماية مطلوبة اليوم رغم إن الكثير تم العبث به، ولكن الأهم من اصدار قانون يحمي المناطق الخضراء، هو إصدار قانون يحد من احتكار الارض ويمنع الاحتفاظ بالأراضي بهدف التلاعب بأسعار العقار، توفير خيارات للمواطن سيجعله ينظر إلى المناطق الخضراء بأنها ذات أهمية وأولوية بالقدر الذي ينظر فيه إلى أولوية حصوله على سكن.

في حفل خطابي وفني بهيج

التيار الوطني الديمقراطي يحتفل بالأول من مايو عيد العمال العالمي

في احتفال بهيج ومعبر غمرته الأعلام الحمراء، أعلام الطبقة العاملة في العالم، وعلى وقع الأغاني والشعارات التي غطت الجدران في مقر «التقدمي» ووسط حضور كبير امتلأ به المقر، نظّم التيارالوطني الديمقراطي إحتفالاً بالأول من آيار/ مايو عيد العمال العالمي، حيث استهل الحفل الرفيق جواد المرخي رئيس قطاع النقابات العمالية والمهنية في "التقدمي" بتهنئة عمال وكادحي البحرين والعالم، وبعده ألقى الرفيق فلاح هاشم نائب الأمين العام للشؤون السياسية للمنبر التقدمي كلمة ترحيبية أشاد فيها بنضالات وتضحيات الطبقة العاملة في البحرين والعالم من أجل تحقيق الحقوق والمطالب النقابية والعمالية، وأهنئ العمال وسائر الكادحين بعيدهم المجيد.

ثم ألقى الرفيق محمد مساعد رئيس المكتب العمالي في جمعية وعد كلمة التيار الديمقراطي، تقدم فيها بصادق التهنئة للطبقة العاملة البحرينية والعربية والعالمية في عيد العمال العالمي، وحيا عمال البحرين في نضالهم من أجل حقهم الإنساني والمهني المشروع في تنظيم المسيرات العمالية السلمية وتحقيق مطالبهم العادلة في بعدها الاقتصادي الاجتماعي والحقوقي ومن أجل العدالة الاجتماعية.

وقال: "إن الحركة العمالية والنقابية في البحرين وهي تحتفل بهذا اليوم العالمي المجيد تواجه مجموعة من التحديات التي هي بحد ذاتها مطالب عمالية ونقابية تناضل الحركة من أجل تحقيقها، وهي

حقوق أصلية أكدت عليها المواثيق الدولية ونجدد التأكيد على ضرورة إنجازها كل عام، في وقت تتعزز المؤشرات على بطىء الحكومة في تحقيقها وتراجعها عن بعض المكتسبات التي حققتها الحركة في الأعوام السابقة.“

كما ألقى النقابي المخضرم الرفيق أحمد سند البنكي قصيدة شعرية عن القائد العمالي السوداني الشهيد الشفيع أحمد الشيخ ورفيقه القائد الوطني عبدالخالق محجوب.

بدأ الحفل الفني بأغنية (طريقنا أنت تدري) وتواصل بالعديد من الأغاني الخاصة بالمناسبة قدمتها مجموعة من الرفيقات والرفاق بمعية عدد من الموسيقيين.

وثيقة

مع بدايات الانفراج السياسي في البحرين، وقبل أن يصبح الأول من مايو عطلة رسمية وإقرار حرية العمل النقابي، نظم المنبر التقدمي مسيرة حاشدة في ذلك اليوم من عام 2002، ألقى في نهايتها المناضل التاريخي أحمد الذوادي وأول أمين عام للتقدمي الكلمة التالية:

يا عمال البحرين الأشاوس

كل التحايا والتهاني لكم، في عيدكم الأممي المجيد ، كل التهاني لكم وأنتم تحتفلون بعيدكم في وطنكم، علناً وبكل ابتهاج، في ظل أجواء الانفتاح التي خلقتها قرارات الانفراج الشجاعة والتاريخية التي أعلنها وحرص على تنفيذها صاحب العظمة ملك مملكة البحرين.

فاسمحوا لي أن أزف لعظمته التهاني بهذه المناسبة، مؤكدين حرصنا على استمرار المسيرة الاصلاحية وتعميقها وحمايتها حتى تتحقق أهدافها في إقامة النظام الديمقراطي الدستوري .. النظام الملكي الديمقراطي الدستوري .

لقد تحققت هذه المسيرة الاصلاحية بفضل نضالاتكم ونضالات شعبكم عبر السنين الماضية، وبفضل التقاء الارادتين الشعبية والملكية .. وستستمر وتتطور باستمرار هذا الالتقاء .

ما تحقق من منجزات عبر فترة قصيرة لا تزيد عن العام إلاّ قليلا ليس بسيطاً، لكن شعبنا يطمح باستمرار نحو الأكثر والاكثر. وهذا يتحقق بتكاتفكم .. بوحدتكم .. باصراركم ووعيكم واستمرار دعمكم للمسيرة الاصلاحية ودفاعكم عن المنجزات والمكاسب والعمل على تحقيق المزيد والمزيد.

من هذه المكاسب صدور التوجيه الملكي بأحقية عمال البحرين بتشكيل نقاباتهم، وعلى عمال البحرين العمل على تحقيق هذه الارادة وإلزام الأجهزة التنفيذية في تحقيقها. نحن مع عمالنا بتشكيل نقاباتهم الخاصة بهم، وبتشكيل اتحاد نقاباتهم . ونقف مع اللجنة العامة لعمال البحرين في سعيها ومساعدتها لعمال البحرين لتشكيل النقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات العمال البحريني . . كما ندعم المطالبة باعتماد الأول من مايو عطلة رسمية في المملكة.

إننا مع الحلول العملية والسليمة لمشكلة البطالة والتي يقف في مقدمتها وضع قانون الحد الأدنى للأجور وبحرنة الوظائف.

ومن هذه المكاسب كذلك، الإفراج عن جميع المعتقلين والمحكومين السياسيين وعودتهم إلى أعمالهم واستمتاعهم بحقوقهم باستمرار خدمتهم واستمرار شمولهم بالتأمين الاجتماعي بأثر رجعي .

لكن هناك عدداً من العمال ممن أعيدوا إلى أعمالهم، وفي كبريات الشركات العاملة في البلاد، لم يشملهم التأمين الاجتماعي بأثر رجعي .. إننا نقف مع هؤلاء العمال في مطالبتهم بهذا الحق ونطالب الشركات العاملين فيها بأن يكونوا مشمولين بهذا الحق اسوة بزملائهم في المؤسسات الأخرى المتشابهين معهم في أوضاعهم .

إننا نحيي وقفة عمالنا وشعبنا الرائعة مع أشقائهم عمال وشعب فلسطين في مواجهتم للعدوان الاسرائيلي المستمر والشرس والهادف إلى استمرار سلبهم حقوقهم المشروعة في حق تقرير المصير والعودة وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس .. إننا نؤكد وقوفنا الثابت مع نضالهم وحقوقهم ونستنكر العدوان الصهيوني المتواصل وموقف الولايات المتحدة الامريكية الداعم بلا حدود له، ونطالب الأنظمة العربية بالتحرك الفعلي لنصرتهم ووقف هذا العدوان الهمجي عليهم .

كل الدعم للشعب الفلسطيني البطل.

ولنحافظ على جبهتنا الداخلية، ولنعمل بلا كلل من أجل تعزيز وحدتنا الوطنية .. سلاحنا الأمضى للسير إلى أمام ولتحقيق آمالنا وطموحنا .

عشتم، وعاش الأول من أيار

في ندوة بـ «التقدمي»

الناشطون البيئيون يرفعون سلسلة توصيات للجهات المعنية ومجلسي النواب والشورى

نظم المنبر التقدمي ضمن «ملتقى التقدمي» في يوم الأحد الموافق 23 ابريل 2017 بالتعاون مع «مبادرة دعوا الطبيعة تتكلم» «ندوة الكائنات البحرية الثروة الوطنية المستدامة» بمناسبة يوم البيئة الاقليمي الذي نُظم هذا العام تحت شعار «حماية الكائنات البحرية المهددة بالانقراض» وشارك في الندوة شخصيات عُرفت بجهودها في الحراك البيئي، وشهدت الندوة حضوراً بارزاً ومميزاً لنشطاء البيئة، وقدم ضمن أعمال الندوة الباحث والناشط البيئي الدكتور شبر ابراهيم الوداعي مداخلة عالجت موضوع «القرار السيادي في صون الكائنات البحرية المهددة بالانقراض».

جرى في الندوة مناقشة العديد من القضايا البيئية وطرح الحقائق والبيانات المهمة في شأن واقع نظم البيئات البحرية، والأنشطة والممارسات غير الرشيدة، وتبيان آثارها السلبية على الكائنات البحرية، وجرى في سياق معالجات الندوة طرح المرئيات في شأن الإتجاهات والمقترحات المنهجية في العمل على اتخاذ الاجراءات القانونية والإدارية التي يمكن أن تساهم في بناء نظام مؤسس يرتكز على المعايير التقنية والاجرائية الحديثة للحد من الانشطة غير الرشيدة المتسبب المباشر في حالة تدهور الكائنات البحرية، وتنفيذ خطط إعادة تأهيل بيئات المناطق البحرية والساحلية، وذلك بما يساهم في تغيير حالة البيئة في المواقع المتدهورة، وأجمع المشاركين في الندوة على تبني التوصيات الاتية:

دعوة مجلس النواب في تنظيم ندوة مشابهة في مبنى المجلس يتولي نشطاء العمل المدني البيئي تقديم عرض لحالة البيئة ومنهجيات الحلول المفترضة وذلك بحضور أعضاء البرلمان لضمان إيصال رسالة نشطاء العمل المدني البيئي الى قبة البرلمان.

حث أعضاء البرلمان في إتخاذ الاجراءات والتدابير البرلمانية للعمل على إقرار التشريع الوطني في الشأن البيئي وفق المواصفات والمعايير الحديثة المعتمدة في النظام الدولي البيئي.

تخطيط وتعيين المواقع البحرية والساحلية المهمة وتقييم ثروتها الطبيعية والاحيائية وتحديد الاهمية الاستراتيجية للكائنات والموائل البحرية المتواجدة في بيئاتها وتسجيلها في السجلات الرسمية كوقف وحق للاجيال القادمة وتبني خطة للعمل على إصدار قانون ينظم إجراءات حمايتها ويحرم بموجبه المساس بمكون نظامها البيئي او تغيير طبيعتها البيئية.

ان تعمل جهات الاختصاص المعنية بالشأن البيئي والرقابي في تبني إجراءات مستعجلة لتشديد الرقابة ومنع الانشطة والممارسات غير الرشيدة وأنشطة الصيد الجائر وأعمال تخريب وتدمير وإتلاف الشعاب المرجانية وتدمير موائل الكائنات البحرية في "هير بولثامة" الغني بثرواته البحرية، لصون بيئاته الطبيعية كثروة وطنية وتسجيله كوقف للاجيال القادمة يمنع تغيير طبيعة نظامه البيئي بموجب قانون سيادي يجري إصداره كضمانة تشريعية لاستدامة صون نظامه البيئي.

العمل على إتخاذ إجراءات قانوية ورقابية في أسواق بيع السمك إسوة بما يجري العمل به في الدول المجاورة للكشف عن أنواع الاسماك التي يجري اصطيادها باحجام صغيرة وذلك للحد من الصيد الجائر للكائنات البحرية الصغيرة لأنواع تعتبر من الثروة الوطنية في مياهنا البحرية مثل (سمك الهامور والصافي والانواع الاخرى) التي هي بفعل ذلك السلوك في تناقص متواتر وتقترب من خط التهديد بالانقراض.

تعمل الجهات المختصة والمعنية في الشأن البيئي تبني خطة عمل علمية تضع في الاعتبار الاجراءات القانونية والرقابية والفنية والتخصصية في الشأن البيئي لمعالجة الاضرار البيئية للتنوع الحيوية وحالة تدهور الكائنات البحرية التي جرى تشخيصها في تقرير القائمة الحمراء الوطنية، والعمل على نشر ما يجري إتخاذه من إجراءات لتكون معلومة للمجتمع وفق مبدأ الشفافية الذي تؤكد عليه المواثيق الدولية في الشأن البيئي بما يفيد تعزيز نهج التوعية البيئية للمجتمع.

تعمل السلطة البيئية المختصة في تبني تنفيذ برنامج للتوعية بالأهمية الاقتصادية والمعيشية والبيئية للكائنات البحرية وتبيان مخاطر الانشطة المضرة بهذه الكائنات والمعايير والانظمة التي تحدد الالتزامات والاجراءات العقابية على ممارسة أنشطة الصيد الجائر للكائنات البحرية.

حث الجمعيات ومجموعات العمل المدني الناشطة في الحقل البيئي في العمل على توحيد جهودها وإبتكار آلية تنظيمية ومنبر فكري في الحقل البيئي يجري من خلالهما بحث وتنسيق الاهداف وخطط العمل المشترك بالارتكاز على مبدأ الشراكة للمساهمة في دعم جهود العمل الوطني لانجاز الاهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

يجري العمل على إرسال التوصيات بشكل رسمي الى الجهات العليا ومجلسي النواب والشورى والسلطات المختصة والمعنية وذات العلاقة بشأن البيئي لاطلاع المسؤولين في المملكة على مرئيات الندوة بشأن إتجاهات تفعيل شعار يوم البيئة الاقليمي للعام 2017 وإتخاذ بشأنها ما يلزم من إجراءات.

ملتقى التقدمي ينظم ندوة بيئية

وعلى صعيد متصل نظمت لجنة البيئة بتاريخ 2017/5/21 ندوة بعنوان (المسؤولية في استدامة التنوع البيولوجي) بمناسبة اليوم العالمي للتنوع البيولوجي تحدث فيها د.شبر الوداعي والكابتن أحمد السرحان، الذي عرض فيلماً عن محميات الطيور وبالأخص في (فشت الجارم) حيث تتكاثر الطيور في بعض الشهور وبأنواع مختلفة وأكدّ على أهمية الحفاظ عليها من خلال الاهتمام بتلك المحميات، وتعرض بالشرح للمسؤولية في استدامة التنوع البيولوجي.

الكابتن أحمد السرحان تحدث عن الكائنات البحرية والمحميات البحرية التي تدمر بوعي وبدون وعي، وذكر العديد من الأحداث والممارسات التي ساهمت في تدمير المحميات البحرية، وحمل المسؤولية للدولة والمواطنين، حيث لا يتوقف الدفن ورمي النفايات في البحر وقتل الكائنات البحرية وتلويث مياه البحر، وتوقف مطولاً أمام سلوك الجشعين الذين همهم جمع الأموال بسبب خرقهم القانون ولعدم الالتزام بفترة عدم صيد الروبيان في أشهر محددة، وذكر بأنه وزملاءه في مجموعة إيثار المهتمة بالبيئة قاموا في تنظيف العديد من سواحل البحرين وهم على تواصل مع الجهات المختصة بهذا الشأن، كما عرض صوراً لتنظيف ساحل كرباباد الذي تم دفن جزء منه ورمي نفايات فيه.

جمعيات التيـــار الـــوطـــني الديمقـــراطي
تنظـم وقفـــة تضـــامنيـــة مـــع الأســـرى الفلسطينيين

نظمت جمعيات التيار الوطني الديمقراطي وقفة تضامنية مع الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي في مقر جمعية «وعد» في الثالث عشر من مايو الماضي، تضمنت كلمات تضامنية وقراءات شعرية، وألقى الرفيق فلاح هاشم نائب الأمين العام للشؤون السياسية في المنبر التقدمي كلمة جمعيات التيار، قال فيها: «في الوقت الذي يكاد أن يُفقد فيه الأمل وتنعدم الرؤية وتتكاثر مشاريع تصفية القضية الفلسطينة بتوظيف ما تشهده المنطقة العربية من تمزق للكيانات الوطنية ومن تناحر مذهبي وطائفي لم تسلم منه أي من الدول العربية بدرجة أوبأخرى وما يحاك لهذه المنطقة من مخططات من اجل إضافة الى استنزاف خيرات شعوبها ومن اجل تصفية القضية الفلسطينة لصالح مشاريع الدولة الصهيونية والاحتكارات والدول الكبرى صاحبة المصلحة في إغراق بلداننا في الفوضى.

وأضاف: «ومواصلةً لمواقف شعبنا البحريني في الوقوف مع القضية العادلة لأشقائنا الفلسطينين على مدار عقود طويلة، ودعمه لها بكافة الوجه الممكنة، فإننا اليوم نقف متضامنين مع أخوتنا الأسرى في سجون المحتل الاسرائيلي، مؤكدين على مركزية القضية الفلسطينة ونناشد كل القوى الفلسطينية بإنهاء حالة الانقسام في صفوفها وتوحيد كل القوى والجهود وتوجيهها نحو قضيتها الوطنية، ومن أجل مواجهة ما يعانيه الشعب الفلسطيني من حالة حصار في محاولة لتركيعه وفرض شروط الاستسلام عليه وتصفية قضيته».

وتصدر بياناً في ذكرى النكبة

وكانت جمعيات التيار الوطني الديمقراطي قد أصدرت بياناً في الذكرى التاسعة والستين للنكبة الفلسطينية عام 1948، حيث قالت إن هذه النكبة شكلت بداية لضياع فلسطين العربية، عندما شرعت القوى الاستعمارية في تنفيذ مشروعها الاجرامي على أرض فلسطين، وأعطت الضوء الأخضر للعصابات الصهيونية للمضي في سفك الدم الفلسطيني واحتلال الأراضي الفلسطينية وتشريد شعبها في بقاع الدنيا وإحلال المهاجرين الصهاينة مكانه في المدن والقرى الفلسطينية، ووقعت هذه الجريمة وسط عجز وخذلان الأنظمة العربية وتواطؤ البعض الآخر منها، مما أدى إلى النكبة وما نجم عنها من تداعيات سلبية على القضية الوطنية للشعب الفلسطيني .

وجاء في البيان: "إن جمعيات التيار الوطني الديمقراطي في البحرين إذ تستذكر هذه المناسبة الأليمة،، فأنها تحيي بكل إكبار وإجلال تضحيات شعبنا الفلسطيني ودفاعه عن أرضه وعن هويته الوطنية، كما تؤكد موقفها الثابت فى دعم نضالات وبطولات هذا الشعب الأبي وتحيى مقاومته الباسلة باعتبارها الطريق الصحيح والأمثل لنيل الحقوق المغتصبة. وللوصول إلى هذا الهدف النبيل، فإننا ندعو إلى توحيد رؤى وجهود كافة الفصائل والقوى الفلسطينية المناضلة ورص صفوفها لمواجهة وهزيمة كل السياسات العنصرية الصهيونية الرامية إلى ترسيخ الاحتلال والاستيطان وتهويد الأراضي الفلسطينية، كما نطالب بتعزيز تلاحم هذه القوى على طريق تحرير كل الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

في اليوم العالمي لحرية الصحافة

«التقدمي» يقيم ندوة عن القانون وتراجع حرية الصحافة

نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 30 أبريل 2017 ندوة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الثالث من مايو من كل عام بعنوان: «القانون وتراجع حرية الصحافة»، تحدث فيها الكاتب علي صالح والكاتبة عصمت الموسوي، من واقع تجربتهما مع الصحافة والصعوبات التي واجهتهما وبقية زملائهما.

تحدث علي صالح عن القوانين التي صدرت منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي الخاصة معتبراً بأن اسوأ قانون للصحافة هو الذي صدر في عام 1975، وأن مشروع قانون الصحافة التي طرح في عام 2002 وتم إعادة طرحه من جديد في عام 2014 ، لا يعبر عن طموح الصحفيين والإعلاميين والكتاب في البحرين وهم الذين ينتظرون أن يصدر قانون للصحافة عصري يواكب الحاضر والمستقبل.

عصمت الموسوي قدمت رؤية للدور المناط بالصحافة في الظرف الراهن في المساهمة في بناء الجسور بين الدولة والمجتمع من جهة، وبين مكونات المجتمع من جهة أخرى، لا أن تتحول إلى أداة فرقة خاصة في مجتمعنا المنقسم في الظرف الراهن.

خطاب المحبة لا الكراهية

قاسم الحلال

في أواخر القرون الوسطى طغت الكنائس الأوروبية ضد خيرة العلماء في مجالات الطبيعة والفلك وغيرها، وارتكبت شتى أنواع العسف والقتل وحرقت أعمالهم التي دونوها لكي تستقي وتنهل منها الأجيال القادمة بعدهم، لكن هناك الكثير من الذين تصدوا لهم وخصوصاً من أبناء الكادحين الذين رأوا بعفويتهم أن زعماء الكنائس الذين صاروا يحكمون شعوبهم آنذاك بالنار والحديد ويلقوا بهم في غياهب السجون يريدون إطفاء جذوة الفكر والحرية.

اليوم على الشعوب والأمم الأخرى أن تستفيد من أخطاء خطب وسلوك كنائس القرون الوسطى الذين غيروا أساليبهم وانتهجوا نهج السلم والتسامح أخذاً بأسس مبادئهم التي تنص معتمدة على الكثير من نصوص مناهجهم التي تحض على مفاهيم المحبة والتي أيقظت القلوب والهمت في الروح السعادة والفرح المتطور دوماً.

نقول هذا لعلنا نضع حجر الأساس لعالمنا الذي تتأجج فيه أنواع العسف والعنف الذي أزهق أرواح الأمم بلا مبرر، واختفت مظاهر الاحتفاء بالحياة وتقديسها، وهو ما جبل عليه الإنسان، فرغم أمية آباءنا وأجدادنا عرفنا عنهم العمل في أعماق البحار لاصطياد اللؤلؤ والأسماك، فيما كانوا يهزجون فرحاً كلما ازداد صيدهم أكثر ووفرة.

اليوم لا نعرف ما الذي أصاب هذه العقول «المتحضرة» وما نوعية السموم التي نخرت عقول هذه الأمم، فبتنا نرى الخطباء يخلطون الأوراق بين النهج (الإيديولوجي – العقائدي) وتسييس الدين، والابتعاد به عن غاياته الأساس في التنشئة الأخلاقية، ليتحول إلى وسيلة تحريض وبث للكراهية.

إن ما يحتاجه مجتمعنا والمجتمعات المثيلة له كافة هو بث خطاب المحبة والتسامح والألفة وتقديس الحياة والاستمتاع بنذوق الفنون والثقافة والأدب، وليس بث الخطب الحاضة على الكراهية والسوداوية، وكراهية الحياة، وتوجيه برامجنا في المدارس والجامعات نحو هذه الوجهة كي ينشأ جيل متفتح مقبل على الحياة، مشبع بروح العمل والمبادرة والبناء.

تأخر الإعلان عن الموازنة العامة لعدة شهور

لا تسرقوا لقمة العيش من أفواه الفقراء..!

عبد النبي سلمان

يمكن القول إن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تعيشها بلادنا البحرين متشابهة في الكثير من وجوهها وافرازاتها مع ما تعيشه العديد من دول المنطقة العربية والخليجية على وجه الخصوص، وذلك راجع إلى طبيعة الهيكلة النمطية للاقتصادات الخليجية وجملة السياسات المتبعة بشكل عام، والتي استمرت في الاعتماد على النفط كسلعة ومورد وحيد في بنية اقتصاداتها الريعية لعقود طويلة، وبالتحديد منذ الاكتشافات النفطية مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، حيث استمرت تموجات الأسعار ومستلزمات العرض والطلب هي المتحكمة في موارد تلك السلعة الناضبة، بالإضافة طبعا إلى جملة من التحديات ووجوه التنافس والاستحواذ والهيمنة لقوى بعينها على الأسواق الإقليمية والعالمية، والتي فرضت سياسات وسقوف اسعار كانت على الدوام تتناسب وتتماشى مع برامجها وخططها الاستراتيجية المستندة على موقع ومركزية النفط كسلعة رئيسة في الاقتصاد العالمي.

ما يدعونا لتكثيف الحديث عن أوضاعنا المعيشية، هو ما نتابعه من مؤشرات وأرقام وحقائق أضحت تمثل عوامل قلق حقيقياً للسواد الأعظم من الناس وخاصة الفقراء والعمال والشغيلة وفئات المتقاعدين تحديدا. على الرغم مما تطرحه بعض وسائل الاعلام المحلية من ترويج ممجوج، هو في حقيقته لا يعكس واقعاً معاشاً وملموسا من قبل فئات واسعة من مجتمعنا البحريني، بل يعكس قلقا وضياعا.

فقد تابعنا خلال الفترة القليلة الماضية، مؤشرات ودعوات ومبادرات، يتبعها صمت وهروب إلى الأمام بعيدا عن ملامسة تلك الأسئلة أو حتى الاصغاء إليها، مما يفهم منه تعاظم وضيق الناس وتململهم من أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية التي تزداد تدهورا دون أن تجد حلولاً أو اجابات على ما يطرح من تساؤلات لا زال المهم منها مبهما، وهذا في حد ذاته يؤشر على حجم الارباك والتخبط الذي تعيشه السياسة الاقتصادية للبحرين، تلك السياسات التي تعكس بشكل واضح غياب الرؤية الاستراتيجية ويزيدها تخبطا تعدد وتعارض قنوات القرار في البلد مما يفضي في نهاية الأمر إلى عدم وجود سياسة اقتصادية يمكن الاعتداد بها والوثوق في مخرجاتها، بل إنها تمثل في وجهها الأكثر وضوحا ردات فعل وقتية لا تستطيع مجرد الصمود والإستمرار أو اقناع الناس بجديتها وجدواها.

ولكي نعطي أمثلة على ذلك، يهمنا القول إن مجرد تأخر الاعلان عن الميزانية العامة لأكثر من خمسة شهور هو عامل قلق، ويدلل على أمور عدة من بينها عدم قدرة السلطة التنفيذية وتتشارك معها السلطة التشريعية أيضا، في مصارحة الناس بما ترمي اليه من برامج تقشفية وضرائب ورسوم وتقليص منتظر في ميزانية بعض الوزارات الحيوية مثل الصحة والاسكان والتربية ومشاريع البنية التحتية وربما غيرها.

وبعيداً عن طرح التساؤل التقليدي المعتاد المتمثل في عجز الحكومة طيلة اكثر من اربعة عقود عن تنويع القاعدة الاقتصادية والاعتماد على النفط كمورد شبه وحيد، حيث كانت أمام الحكومة فرص لعمل ذلك وتجنيب البلاد العيش تحت رحمة تقلبات أسعار النفط كما هو حاصل حاليا، والمرشح ان يستمر لفترة لا نعلم مداها. أحيانا لا نفهم لماذا يتم غض الطرف عن الأخذ بسياسات استثمارية عالمية أثبتت جدواها في ظروف مشابهة لظروف اقتصادنا على الرغم من توافر الامكانيات والموارد المالية والبشرية، وعوضا عن ذلك ينشغل الإعلام بالترويج بفهم احيانا وبغير فهم احياناً كثيرة لمشاريع لا ترقى لاقناعنا بجدواها او حتى امكانية اعتمادها كموارد بديلة، وكثيراً ما قيل في غعلامنا بجعل البحرين سنغافورة الخليج أو مركزا اقليميا للسياحة العلاجية في المنطقة، أو موقعا دوليا استراتيجيا لتجارة الاستيراد والتصدير، ومؤخرا قبلة للأعراس الباذخة لكبار القوم في العالم، على الرغم من أن ذلك حق مشروع لنا كدولة واقتصاد وشعب، إلا أن التجارب علمتنا أن البهرجة الإعلامية العابرة وغير المدروسة لا يمكنها أن تنتج سياسات جادة يمكن الاعتداد بها.

وعلى الجانب الآخر، نراقب تخبطات تتصل بمعضلة غياب ميزانية البرامج والاستراتيجيات والتخطيط للمستقبل، وهي سمة ملازمة لمختلف السياسات القائمة في البلد منذ عقود، حيث تتعدد قنوات القرار وتضيع الجدية وتنعدم الرؤية، وسبق أن تحدثنا في أكثر من مقال حول رؤية 2030 وعدم التعامل معها بجدية. وكمثال على ذلك يمكننا القول إن كثرة الحديث عن حكومة مصغرة أو دمج بعض الوزارات خلال الفترة القليلة الماضية لم تفرز لنا الا مزيداً من الوزارات والوزراء والوكلاء ومزيدا من التضخم في الهيكل الوظيفي للدولة مما ينعكس بوجوه عدة على قنوات الصرف والباب الأول (الرواتب) والمصاريف الادارية التي تستنزف منذ سنوات طوال اكثر من 80٪ من الميزانية العامة للدولة وبعلم الحكومة، فيما يضيع القطاع الخاص وتتراجع نسب العمالة الوطنية في سوق العمل وتغرق صناديق التأمينات الاجتماعية وسط كل هذا التخبط وغياب السياسات!!

اتساءل أحيانا لماذا تحتاج البحرين لوزارة عمل وهيئة تنظيم سوق عمل وتمكين، ومعها لجان عديدة لا نعلم عددها، ومجلس تنمية اقتصادية ومجالس أخرى عليا للاتصالات وغيرها، وهي جميعها تبدو متشابهة ومتكاملة في الأدوار، في الوقت الذي نعيش عصر التقشف وتراجع الموارد بصورة حادة، وفي حين لا أحد في السلطتين التشريعية والتنفيذية يريد ان يسأل عن تلك الملايين المهدرة التي تتحدث عنها تقارير الرقابة المالية منذ أكثر من خمسة عشر عاما، وغيرها الكثير من الملايين المضيعة في أروقة الفساد والمحسوبية، فيما تغرق البحرين بمزيد من الأجانب وتغوص شرائح واسعة من شباب بلدنا في الفقر والبطالة، ليخرج علينا تقرير رسمي مؤخرا متباهيا بأن البحرين قد وظفت 63 ألف أجنبي مقابل 969 بحريني فقط!! معتبرين ذلك نجاحا للسياسات الاقتصادية ودليلا على حيوية الاقتصاد الوطني!!

لسنا مضطرين أن ننظر بسلبية أو عدمية أو أن نكون غير منصفين، فمؤشرات التراجع الاقتصادي والتصنيف الائتماني للبحرين تحدثت عنها قنوات وجهات دولية تحظى بالمصداقية لدى الحكومة قبل غيرها، فيما صندوق النقد الدولي يقول لنا إن سقف مديونية البحرين قد تجاوز 62٪ من ناتجها المحلي الاجمالي، وهو مؤشر خطير جدا ويدلل على انكماش اقتصادي لابد للحكومة من أن تتعاطى معه بجدية خلال الفتر القادمة.

في الختام، نرجو ألا يكون التعاطي الرسمي مع كل ما ذكرنا من مؤشرات على حساب أبناء شعبنا، فالبحرين لا تحتاج أن تسرق لقمة العيش من أفواه ابناءها لكي تصلح اقتصادها، ما يحتاجه اقتصادنا الوطني ومستقبل بلادنا هو الاحتكام لارادة سياسية وطنية مخلصة تضع الأمور في نصابها، ترتقي بمستويات العدالة الاجتماعية، وتهتم كثيرا بعومل المواطنة واحتضان العقول والكفاءات من أبناء الوطن ووضعهم في مواقع المسؤولية والقرار دون تمييز أو محسوبية، وعدالة توزيع الثروات وتحقيق شراكة حقيقية في صياغة القرار الاقتصادي والسياسي، حتى نكون بالفعل أوفياء لميثاق عملنا الوطني الذي توافقنا وصادقنا عليه منذ مطلع الألفية الجديدة، ولرؤية البحرين 2030 التي يكفينا الالتزام الأمين بتنفيذ ما ورد في حيثياتها.

الضرائب قادمة .. ولا ضرائب دون تمثيل

يحيى المخرق

أعلنت حكومة البحرين في تصريح لوكالة انباء البحرين في ١ فبراير ٢٠١٧ عن توقيع الإتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، وأوضح وزير المالية أن الضريبة لن تكون على الدخل وانما سيشمل تطبيقها على السلع والخدمات بنسبة ٥% ولا يشمل تطبيقها السلع الغذائية الأساسية والأدوية والمستلزمات الطبية، المتفق عليها بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وتعرف موسوعة ويكيبيديا الضريبة بأنها مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة.

لماذا الضرائب الآن؟

نناقش مذعورين الأنباء المبشرة بالضرائب وكأننا لم ندفعها من قبل، كلنا ندفع الضرائب غير المباشرة على هيئة رسوم ندفعها في مقابل كل خدمة تقدمها الحكومة بإستثناء التعليم الأساسي والصحة – حتى الأن – غير أن الضريبة محل النقاش وهي ضريبة القيمة المضافة ستكون مباشرة وسيراها كل مواطن ومقيم مع كل فاتورة يدفعها.

ربما يصح السؤال لماذا لم ندفع الضرائب المباشرة قبلاً؟ وهي حسب التعريف هو ما يمول نفقات الدولة. السبب هو أن الدولة تتحكم في المورد الأساسي الذي يدر مدخولاً، وهو النفط المكرر وبعض الصناعات التحويلية المرتبطة به وما كانت تدره يكفي لتغطية كل النفقات وزيادة لا يعرف أي كان اين تذهب أو ذهبت.

إلا أن انخفاض سعر النفط الذي نشهده والتوقع العام بعدم رجوعه إلى المستوى الذي كان فيه مطلقاً واستقراره في حدود 40 الى 50 دولاراً في السنوات الاربع القادمة يضع دول الخليج في تحد كبير في لتغطية نفقاتها والبحرين هي أكثر دولة متضررة من هذا الانخفاض وتواجه أكبر تحدي في التغلب عليه.

لذا يأتي "البنك الدولي" و "صندوق النقد الدولي" ليقترحا – وانا أشك انهما يقترحا فقط – حلولاً وأولها فرض الضرائب وأجزم أن وصفتهما اكبر بكثير من هذه الضريبة إلا أن الحكومات آثرت التطبيق المتدرج لإمتصاص غضب الشعوب.

ويجدر أن نذكر هنا أن مجلس الوزراء تبنى في جلسته المنعقدة في 9 مايو 2017 "التوصيات التي تضمنها التقرير الصادر عن البعثة الاستشارية لصندوق النقد الدولي في التعامل مع عجز الموازنة وضبط أوضاع الموازنة العامة وتنويع مصادر الدخل، وقرَّر المجلس استمرار دراستها في اللجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق"، ورغم البحث المستمر على موقع الصندوق الدولي وبيانات مجلس الوزراء الا انني لم اتمكن من الوصول الى هذه التوصيات.

من سيدفع الثمن؟

عمليا سيكون على كل تاجر أو بائع سلع أو مقدم خدمات أن يضيف 5٪ على قيمة الفاتورة يحصلها نيابة عن الحكومة. بمعنى أن من سيتحمل الضريبة هو المواطن أو المستهلك ولا يتحمل التاجر أياً منها، غير أن التاجر سيقوم بأعمال محاسبية اضافية ليقوم بجباية الضريبية وطبعا سيرفع قيمة سلعته/خدماته بما يساوي هذه التكلفة إن لم يكن أكثر ومن سيدفع هذه القيمة هو المستهلك. بالنتيجة سيرتفع سعر كل شيء (ما عدا المستثنى من الضريبة) بمعدل 10٪ على الأقل وهو ما سيرهق العائلة البحرينية.

مفارقات

من القواعد السياسية الاقتصادية أن لا ضرائب بدون تمثيل وإن دافع الضرائب يتحكم في كيفية صرفها ولهذا يتصدر بند الضرائب مشاريع الأحزاب المتنافسة أمام دافعي الضرائب لإنتخابهم للحكم، وقد اعتادت حكومتنا أن يكون كل شيء على نفقتها، فكيف تنقلب الآية ونصبح نحن من يصرف عليها.

بودي أن أعرف إن كان المسؤول عن التجنيس اليوم نادماً!

في كل مرة ترفع أي حكومة أو برلمان الضرائب تشتعل وتعم الاحتجاجات بينما نحن نغرق في العسل.

هل نشك أن العمالة المهاجرة ستطلب زيادة في الرواتب؟ وهل نشك في قدرتها على الحصول عليها؟ وهل يفكر العامل البحريني في أن يطلب زيادة؟ وهل تضع النقابات هذا الموضوع في عين الإعتبار؟

سينتج عن تطبيق هذه الضريبة ضيق عام في البلد وكل عائلة .. من يستطيع ان يتوقع النتائج؟

في الأزمات تزداد الحاجة للصحافة الحرة

كيف سنعالج مرضنا الصحفي إذا لم نقر بوجوده؟

نحتفل في كل عام بيوم الصحافة ونتطرق إلى قانون الصحافة المستعصي على الصدور والذي تماطل الحكومة في إصداره عاما بعد عام، عبر ابقاءه أداة ضبط وسيطرة على الصحافة والنشر، في حين يتمنى الصحفيون والنواب تحديثه واصداره بنسخة منقحة وجديدة وخاضعة لمبادئ ومعايير حرية التعبير، لكن اذا تأملنا في الأمر فسوف نجد أن القانون وحده ليس هو السبب الوحيد في تراجع ترتيب البحرين صحفيا وفق ما تقول منظمة فريدوم هاوس، ومراسلون بلا حدود.

عصمت الموسوي

إن السبب يعود إلى حالة الطقس السياسي المتذبذبة، فإذا كنا في حالة حراك سياسي صحي وسليم وانفراج وتحاور وتشارك مجتمعي وإن كان نسبياً، انعكس ذلك إيجابا على الصحافة وإذا تراجع الحراك السياسي تراجعت الصحافة وزادت الضغوطات على حرية التعبير، ولا ننسى انه في أعوام 2006 و2008 تحسن ترتيب البحرين وجاء ترتيبها في تصنيف البلد الحرة جزئيا، وذلك تطور لافت، وهو يؤكد ما سبق أن أشرت إليه من علاقة طردية بين الانفراج السياسي وحرية الصحافة.

والآن وبعد مرور أكثر من 14 عاما على صدور قانون رقم 47 لعام 2002 لا يلوح في الأفق أن هذا القانون سوف يتغير، فبعد كل المطالبات والدعوات لتغييره سواء جاءت من قبل الصحفيين أو النواب أو نشطاء حقوق الانسان والمجتمع المدني فقد بقى القانون المليء ببنود القيود وتغليظ الأحكام على مجمل الحريات الصحفية، وبموجبه عوقب وأعتقل الصحفيون في 2011 وما بعدها، وقد أشار اليه تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والذي أفرد فصلاً كاملاً عن الانتهاكات التي لحقت بالصحافة والصحفيين في تلك الفترة، وسواء اعترفنا بوجود ازمة سياسية راهناً او بزوالها وعدم وجودها فإن القانون بقى على حاله، وهو إن دلّ على شيء فهو خشية الدولة من الصحافة ومن الكلمة الحرة .

ثانيا: من البديهي أن يقوم أصحاب المهنة والعاملون فيها وحتى الجماهير الذين تخاطبهم هذه الصحافة بقرع جرس الإنذار في حالة تراجع درجات وترتيب هذا البلد أو ذاك صحفيا، لكن المفارقة هنا هو هذا التجاهل وحالة الإنكار وعدم الاعتراف من قبل إعلامنا الرسمي وصحفنا المحلية بهذا الترتيب المتدني، إذ لا ينشر التقرير الدولي إلا في صحيفة واحدة هي صحيفة «الوسط» وكأن الامر لا يعنيهم، أو أنهم على ما يبدو راضين بوضعهم وبالسقف المحدود المسموح لهم بالتحرك فيه، وحسبهم أن ينالوا الرضا الحكومي وتدفق الإعلانات في تماهٍ تام مع النظام السياسي وإلغاء تلك المسافة الهامة والضرورية بين السلطة والصحافة من أجل الإبقاء على استقلالية المهنة التي بدونها يصعب التحدث عن صحافة حرة، ربما لأنهم يعتبرون أنفسهم مجرد مشاريع تجارية لا يشغلها غير الربح والخسارة الماديين وليست مشاريع إعلام وتنوير وشفافية ومصارحة.

وليس هذا فحسب بل أن مؤشر الحريات العالمي للصحافة والذي يقيس مستوى الحريات في كل دول العالم ومن ضمنها البحرين يثير حفيظة صحفنا المحلية سنوياً فتنبري لمهاجمته والتشكيك في موضوعيته، فكيف سنعالج مرضنا الصحفي المزمن اذا كان ننكر وجوده بالأساس ؟

ثالثاً: خلال فترة سيادة قانون أمن الدولة تم تقييد الصحافة بشكل كبير وكان قانون الطباعة والنشر في تلك الفترة شديد التضييق على الحريات بل جرى اعتبار الصحافة الناقدة بوصفها أداة مشاغبة، تعمل على تعطيل مسيرة التنمية، لكن بعد عام 2002 ومع مطلع المشروع الإصلاحي وفي سنواته الأولى انتعشت الصحافة رغم صدور قانون صحفي أسوأ من القانون السابق بل أنه لا ينسجم ولا يتوافق مع مرحلة الإصلاح السياسي وكان شديد الارتباط بقانون العقوبات، فإذا لم يعاقب الصحفي بموجب الأول جرى عقابه بموجب الثاني، وإذا حمى الصحفي نفسه بالرقابة الذاتية في الصحافة الورقية تم عقابه في الصحافة الالكترونية، لكن مع ذلك جدير بنا القول إن صحافتنا تنفست بعض هواء الحرية في عدد محدود من السنوات، فشهدنا انفتاحاً صحفياً، واعتبرت الصحافة في هذه الفترة رافعة لهذا المشروع السياسي الجديد، فازهرت الصحف وتشجع رأس المال لخوض غمار التجارة الصحفية وتم انشاء صحف جديدة وساد التنافس الصحفي وارتفعت أجور الصحفيين وعرفنا ربيعا صحفياً جميلاً وإن كان ككل الأشياء الجميلة قصيرا، لا بل انه انتهى إلى كارثة بعد أزمة 2011 وما تلاها من إشكالات ضربت الصحافة في مقتل ولا نزال نعاني من آثارها لغاية اليوم، وبموجب قانون الصحافة السالف والمغضوب عليه صحفيا عوقب الصحفيون واعتقلوا وتعرضوا للتعذيب والانتهاكات، لقد احتاطت الدولة لنفسها بالإبقاء على ذلك القانون ليوم الضرورة.

رابعا: هل نتحدث عن صحافة اليوم الورقية دون الإشارة إلى عالم الفضاء الاجتماعي وصحافة الزمن الرقمي الذي نشهده؟ حيث تشكل هذه التقنيات أكبر منافس للصحافة الورقية بوضعها الراهن ، فالأولى سريعة وسباقة ومثيرة ومرتبطة بوسائط إعلامية أخرى، لقد سرقت من الصحافة الورقية أهم عناصرها، وحان الوقت لكي تجتهد الصحافة الورقية وتسترد الصحافة مكانتها وقدرتها التنافسية وذلك لن يتأتى دون توسيع هامش الحرية، وإلا فسوف نستيقظ على تناقض رهيب بين الأولى والثانية، وسوف تنصرف الجماهير عن الصحافة الورقية التي لا تلبي حاجات الناس الراهنة ،ولسنا نريد لمؤسساتنا الصحفية الوطنية الا ان تكون قادرة ممكنة ومنافسة وجديرة بالبقاء في هذا العالم المتغير

خامسا: إن مملكة البحرين تعيش اليوم مرحلة جديدة اقتصاديا، حيث ارتفاع الدين العام وانخفاض مداخيل النفط ومجيء زمن الضرائب والرسوم، إنه زمن رفع الدعم والبدء بالتقشف وهي تحتاج الصحافة وتحتاج إلى التركيز على الجانب الاقتصادي ولغة الأرقام والشفافية والرشادة في إدارة البلد واداة المال العام وفق منهجية جديدة ومختلفة ،ان الاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل وصعود الدين العام لا يجب أن يتحمله الناس الذين لم يشاركوا يوما في صنع القرار الاقتصادي أو السياسي وهو يدعو إلى التساؤل حول تلك التنمية التي نقول إننا انجزناها سابقاً عبر الاعتماد على النفط وحده.

إن النخب الاقتصادية يجب أن تنال فرصتها اليوم في ابداء رأيها وفي المشاركة في التعاطي مع المرحلة التي نعيشها، وعلى النظام أن يصغي لأصوات المخلصين من هذا الوطن وأن يقدم التنازلات والتضحيات كي يسير مركبنا بأقل قدر من الخسائر، إن النظام السياسي يحتاج الصحافة أكثر في فترة الأزمات، شرط أن تكون الوسيط الحر الأمين والموضوعي والمحايد كي تنال ثقة الجماهير وليس رضا النظام السياسي فحسب.

أخيراً: إن تمكين الصحافة الحرة المستقلة والمهنية والمسؤولة ذات الطابع التعددي هو تمكين للديموقراطية وللمشاركة الشعبية، إن صحافة كهذه تقف في خندق مؤازر وليس معادياً للسلطة السياسية الرشيدة وعلينا جميعا أن نعمل لتحقيق هذا الهدف النبيل .

ابراهيم القصاب

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (١٦)

بعد تصاعد الخلافات في الساحة النقابية كما أوضحنا في الحلقات السابقة، بسبب الخروقات للنظام الأساسي التي ارتكبتها الأمانة العامة لضمان الهيمنة على هياكل الاتحاد العام للنقابات، وما استتبعه من تقديم استقالات العرادي والقصاب، وبروز ظاهرة الاتهامات المتبادلة بين مختلف الاتجاهات النقابية، وانتشارها على صفحات الجرائد، ودخول اللجان العمالية التابعة للجمعيات السياسية والمهتمين بالشأن العمالي والنقابي في الصراع القائم، بدأت الحوارات الجانبية بين الكوادر النقابية في تجمع النقابيين الديمقراطيين وبعض المهتمين بالشأن النقابي بالتحاور مع القيادات في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين لغرض تهدئة الأمور وحصر الخلافات بين النقابيين وفي إطار الهياكل النقابية في الاتحاد العام النقابي.

وفعلا بدأت الأمور تتجه للتهدئة وتتقلص تدريجيا مساحة النشر في الصحافة وتنحصر الحوارات والمناقشات بين النقابيين في الاجتماعات النقابية سواء على مستوى النقابات أو تجمع النقابيين أو في اللقاءات التي تضم نقابيين وأعضاء من الأمانة العامة أو في اللقاءات الجانبية بين الأمين العام وبعض الكوادر النقابية خارج إطار الأمانة العامة للاتحاد، وبعد انعقاد المجلس المركزي بدأت تنحسر تدريجيا ظاهرة تناول الخلافات النقابية في الصحافة المحلية، وتنحصر في إطار المجلس المركزي.

ظاهرة الانقلابات البيضاء في بعض النقابات العمالية

لم يمض على عملية التهدئة سوى بضعة أسابيع حتى برزت ظاهرة الانقلابات البيضاء في عدة نقابات عمالية، ونقصد بها موجة تدوير المناصب في بعض مجالس إدارة النقابات العمالية، وكانت تستهدف تغيير المسؤلية النقابية خاصة منصب الرئيس ونائب الرئيس وقد حدث ذلك في كل من نقابة الصحة ونقابة الأشغال والإسكان ونقابة طيران الخليج وكان مدرج في القائمة نقابات أخرى.

والغريب في الأمر أن تلك الانقلابات كانت تجري لغرض تغيير الهيكل التنظيمي للنقابات والإتيان بعناصر جديدة قد لا تكون مؤهلة لقيادة العمل النقابي، مما يكشف عن عملية منظمة ومخطط لها من قبل جهات تستدهف استكمال الهيمنة على باقي النقابات العمالية من قبل الكتلة المهيمة على الأمانة العامة وضمان وصول مندوب محسوب عليها للحصول على الأغلبية في المجلس المركزي المزمع انعقاده. وهو ما يفسر التلكؤ والتباطؤ في عقد اجتماع المجلس المركزي المخطط له أن لا ينعقد إلا بعد استكمال فرض الهيمنة المطلقة على أغلبية النقابات العمالية وبالتالي الاستحواذ على المجلس المركزي وامتلاك قراراته بما يخدم توجهات الكتلة المهيمنة على الأمانة العامة لاتحاد النقابات.

حول هذه الأحداث جاء في بيان تجمع النقابيين الديمقراطيين الصادر بتاريخ 7 إبريل 2004م:

«يحذر تجمع النقابيين الديمقراطيين من خطورة مما يجري لبعض النقابات من محاولات لقلب موازين القوى داخل قياداتها لصالح بعض الأطراف السياسية التي تطمح إلى بسط نفوذها على مجمل الحركة النقابية بعد أن نجحت في فرض هيمنتها على أمانة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. فما حدث لنقابة الصحة ولنقابة الأشغال والاسكان وما يجري حاليا لنقابة طيران الخليج هي محاولات لإجراء انقلاب داخل مجالس إداراتها لمصلحة القوى المهيمنة على الاتحاد العام في خطوة للاستحواذ على المجلس المركزي المزمع انعقاده وضمان تمرير كل التجاوزات الدستورية التي قامت بها الأمانة العامة وما يمكن أن تمرره في المستقبل لفرض توجهات الكتلة السياسية المهيمنة على الاتحاد.»

«أن ما جرى في نقابة الأشغال والإسكان ويحدث في نقابة طيران الخليج حاليا من تدوير للمناصب داخل مجالس إداراتها وبآلية الإقصاء لا يخدم الحركة النقابية والعمالية ويؤدي إلى تعميق الخلافات وبالتالي شرخ الحركة النقابية الذي لن يستفيد منه سوى الأطراف والجهات ذات المصلحة في تفكيكها وإضعافها».

الاحتكام لإدارات الشركات لفض المنازعات النقابية – طيران الخليج مثالا لم تتوقف هذه الانقلابات البيضاء عند هذا الحد بل تعداه إلى درجة أن يتم الاحتكام إلى إدارات بعض الشركات لحسمها كما حدث لنقابة طيران الخليج، فقد جاء في بيان لتجمع النقابيين الديمقراطيين صادر في 4 يونيو 2004م:

«أن تفاقم المنازعات بين النقابيين في بعض النقابات العمالية بسبب بروز أصابع خفية لبعض الأطراف السياسية في محاولة للهيمنة على القرار النقابي يثير القلق حول مصير الحركة النقابية وهي في بداية تكوينها لدي الرأي العام العمالي والنقابي، ويؤدي إلى خلق البلبلة

في أوساط النقابيين وإلى خيبة أمل العمال وفقدان الثقة بالحركة النقابية. وما يزيد من هذا القلق هو موقف الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من هذه المنازعات والخلافات وتدخلها الصريح لتغليب طرف على طرف آخر، كما حدث في قضية طيران الخليج عندما بعثت الأمانة العامة رسالة إلى إدارة شركة طيران الخليج تطالبها بالاعتراف والتعامل مع أحد الأطراف المتنازعة في مجلس إدارة نقابة طيران الخليج دون الأخرى في حين لا زالت القضية في المحاكم ولم تحسم بعد لأي طرف من الأطراف.»

ويستطرد البيان مؤكدا على «أن ما يجري على الساحة النقابية من خلافات ونزاعات وصل بعضها إلى القضاء وربما يصل غيرها أيضا وبروز كتل نقابية بين الحين والآخر تعلن عن عدم ثقتها بالاتحاد العام للنقابات وتدعو إلى التعددية أو عقد مؤتمر عمالي لوضع حد للصراعات الحاصلة في الحركة النقابية وتصحيح المسار الخاطئ لها، هو نتيجة حتمية لكل الملابسات التي صاحبت التحضيرات لعقد المؤتمر التأسيسي وما جرى أثناء انعقاده من تدخل فج من قبل بعض الأطراف السياسية للاستحواذ على قيادة الاتحاد الوليد ومصادرة قراره النقابي وإقصاء كل معارض وهو ما حذر منه تجمع النقابيين الديمقراطيين في كل بياناته».

تفاقم الخلافات النقابية وبروز دعوات لتشكيل كيانات نقابية أخرى ونتيجة لهذه الأحداث بدأت تظهر دعوات للخروج من الاتحاد العام وتشكيل اتحاد آخر، كما بدأت بعض الأصوات في تجمع النقابيين الديمقراطيين تعيد طرح فكرة التعددية وتدعوا لها، وحول هذا الموضوع وتحت عنوان «تشكيل كيان ثان لـ اتحاد النقابات» نشرت الوسط في عددها 799 الصادر في 13 نوفمبر 2004م الخبر التالي بقلم هاني الفردان:

«خلص المشاركون في الندوة التي نظمتها حديثاً نقابة العاملين في شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) إلى تشكيل لجنة تنسيقية بين عدد من النقابات العمالية ككيان معارض ثان للآليات التي تتخذها الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بعد كيان التجمع الديمقراطي النقابي والذي تشكل من قبل عدد من النقابيين على إثر خلافات مع الاتحاد في بعض الأمور النقابية، ومن أهمها الاشتراكات المالية التي تدفعها النقابات للاتحاد.

وقال رئيس نقابة «ألبا» إبراهيم الدمستاني: «إن هذه اللجنة جاءت لمناقشة الوضع النقابي من خلال إقامة فعاليات وندوات تسعى إلى تلمس جروح العمل النقابي في المملكة من تهميش حكومي وغياب التعاون بين إدارات الشركات والنقابات العمالية فيها، وتخبط الأمانة العامة في الكثير من القرارات، من دون الخروج عن صف الاتحاد، وعلى ألا يعتبر انشقاقاً عنه، إنما هي حركة تصحيح في الجسم النقابي». وأشار الدمستاني إلى أن تشكيل هذا الكيان جاء للتركيز على ثغرات وسلبيات العمل النقابي بشكل عام وبشكل خاص داخل الاتحاد."

«وأشار الدمستاني إلى أن تشكيل هذا الكيان جاء من أجل التركيز على ثغرات وسلبيات العمل النقابي عموماً وخصوصاً داخل الاتحاد، خصوصاً مع غياب الممارسات الفعلية للعمل النقابي وإن الوضع الحالي غير «صحيح».

لقد نبهت الكوادر النقابية إلى خطورة بعض السلوكيات التي انتهجتها الكتلة المهيمنة على مجريات الأمور في الساحة النقابية، سواء كان ذلك قبل تأسيس الاتحاد العام أثناء تحول اللجنة العامة إلى الاتحاد العام لعمال البحرين وتشكيل اللجنة التحضيرية بالآليات التي تمت، أو أثناء انعقاد المؤتمر التأسسي وتداعياته، وبعد انتهاء أعمال المؤتمر التأسيسي وإعلان قيام الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، ومواصلة النهج نفسه لضمان الهيمنة على المجلس المركزي بعد نجاحها في الهيمنة على الأمانة العامة، وهو ما استدعى الإسراع في القيام بالانقلابات البيضاء في بعض النقابات وضمان الأغلبية المطلوبة لتمرير القرارات بتزكيتها من قبل المجلس المركزي.

كثيرا ما تردد على لسان بعض المسؤلين في الأمانة العامة وكوادر نقابية محسوبة علىهم، بأن تدوير المناصب في النقابات التي تم فيها جاءت بشكل ديمقراطي وتعبيرا عن رأي الأغلبية في مجالس إداراتها، والسؤال الذي يطرح نفسه مالذي تغير واستدعى إعادة التدوير في مجلس الإدارة ولم يمض على تشكيل النقابات العمالية وانتخاب مجلس إداراتها أقل من عام واحد؟ ولماذا انحصر التدوير في منصبي الرئيس ونائب الرئيس؟ وإذا كان هناك خرق يستدعي أعادة تشكيل مجلس إدارة نقابة من جديد، أليس الأجدى والأصح دعوة الجمعية العمومية وبالآليات التي ينص عليها النظام الأساسي للنقابة لمحاسبة المقصرين وسحب الثقة منهم؟ وإعادة التدوير ألا يعني قبول الخرق أو الخطأ الذي ارتكبها أعضاء مجلس الإدارة والاكتفاء بتغيير الرئيس ونائب الرئيس وبقاء المرتكبين للخطأ في مجلس الإدارة؟ لو أن هذا حدث في نقابة واحدة كان يمكن تفهمه ولكن أن تحدث موجة إعادة تدوير المناصب في عدة نقابات وفي نفس التوقيت فهو أمر يطرح الكثير من التساؤلات ويثير الكثير من علامات الاستفهام!!

في ضوء هذه السلوكيات التي لا تخدم عمال البحرين، عقد تجمع النقابيين الديمقراطيين اجتماعا ناقش فيه المستجدات على الساحة النقابية وسبل تجاوز الخلافات والصراعات التي تنخر الجسم النقابي، وفي ختام الاجتماع أصدر التجمع بيانا جاء فيه «أن التجمع يراقب باهتمام بالغ المستجدات والتطورات على الساحة النقابية وما آلت إليه أوضاع النقابات والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من تفكك وتشتت لا يصب في اتجاه وحدة الحركة النقابية التي يدعو إليها ويعمل من أجل تحقيقها».

مؤكدا في الوقت نفسه على أهمية «الحفاظ على وحدة الصف في الحركة النقابية تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، والعمل من خلال هياكله على تثبيت المبادئ والأسس النقابية الديمقراطية، لتصحيح المسارات الخاطئة وذلك من أجل تأسيس عمل نقابي مطلبي، ديمقراطي، يحفظ استقلاليته ووحدته يأخذ دوره الريادي في النضال الوطني والديمقراطي العام، من أجل تحقيق الأهداف السامية والمكاسب التي يتطلع إليها عمال البحرين، والعمل على صيانة استقلالية الحركة النقابية من أية تدخلات خارجية، والنضال من أجل تحسين أوضاع العمال المادية والمعنوية وفق ما تقرره القاعدة العمالية عبر الهياكل النقابية». (الوسط العدد: 788 | الثلثاء 02 نوفمبر 2004م الموافق 19 رمضان 1425هـ).

ونتيجة لتفاقم الخلافات في الساحة النقابية بسبب تلك الخروقات التي ارتكبتها الكتلة المهيمنة على الاتحاد العام، ومع اتساعها بدأت تبرز ظاهرة التعدي على العمال والنقابات العمالية، فقد استغلت القوى المعادية للمصالح العمالية إنشغال الحركة النقابية بهذه الخلافات وبدأت تنتهك الحقوق العمالية والنقابية، حيث جرت موجة من التسريحات للعمال في عدة مواقع عمل وفصل قيادات نقابية من أعمالهم، وهو ما نبه له تجمع النقابيين الديمقراطيين سواء من خلال هياكل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أو من خلال بياناته العديدة التي تناولت هذه الخلافات وتداعياتها المحتملة على الحركة النقابية وأوضاع العمال.

لماذا انحصر التدوير في منصبي الرئيس ونائب الرئيس؟

استغلت القوى المعادية للمصالح العمالية إنشغال الحركة النقابية بهذه الخلافات وبدأت تنتهك الحقوق العمالية والنقابية

تمكين المجتمع وتحريك قواه لمواجهة الجمود

تحـــديـــات التنمية فـــي دول مجـــــ

منذ اواسط ٢٠١٤ شهدت دول مجلس التعاون انخفاضا حادا في اسعار النفط حيث انخفض من ١١٥ الى اقل من ٥٠ دولار. هذا الانخفاض ادى الى عجوزات في ميزانيتها وتوقف برامج ومشاريع بنى تحتية واضطرت الى السحب من صناديقها السيادية واحتياطياتها. ومايزال الخطر قائما مع استمرار الاسعار في حدود الخمسين دولار مع كل ما يمثله ذلك من عدم استقرار مالي واقتصادي في الدول المصدرة للنفط يهدد بعضها بالتضخم والانكماش. هناك عدة اسباب ادت الى هذا الانخفاض منها الركود في اوروبا وتراجع النمو في الصين، وارتفاع التقنيات في تحسين كفاءة الاستهلاك، وزيادة العرض بسبب الاستثمار في النفط الصخري والرملي.

ان استمرار الانخفاض، في الدول التي لا تملك احتياطات كبيرة مثل البحرين وعمان، يشكل اما تحديا يتمثل في صعوبة استمرار الانفاق الحكومي وما يصاحبه من صعوبات اجتماعية وتوترات سياسية. واما يشكل فرصة مواتية لاصلاح سلوك الحكومات المالي والصرف البذخي والفساد والاسراف والتبذير، والدفع في اتجاه التنويع والاصلاح السياسي والاقتصادي. هذا الإجراء الاصلاحي مع خفض الاسعار سوف يمنح دول الخليج القدرة على كسب حصة اكبر من السوق والوصول الى توازن السعر في المدى المتوسط متى ما خرج من السوق المنتج الاقل كفاءة.

السؤال هل استفادت دول المجلس من الانخفاضات السابقة في الاسعار من حيث تنويع الاقتصادات والحد من التعرض لتقلبات الاسعار؟ يتعرض الباحث رشا مصطفى عوض لهذا السؤال في ورقة بعنوان: "التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع الراهن والمستقبل المأمول" تعرض الورقة عملية تنويع الاقتصاد التي ترتكز على خمسة محاور هي:

اصلاح الإطار العام لادارة الاقتصاد الكلي في دول المجلس من خلال تحرير

د. محمد الكويتي

العملة الخليجية عن الدولار لكي يمكن استخدامها كأداة لادارة الاقتصاد الكلي مع السياسة النقدية في حالة اقرار نظام ضريبي متطور والسياسة المالية. في الوقت الحاضر تنحصر قدرة دول الخليج في ادارة الاقتصاد على استخدام الانفاق الحكومي فقط.

تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل الى الحد الادنى المطلوب. إن وجود قدر محدود من المتعلمين والمأهلين لا يكفي لخلق حركة تنموية. يحتاج الامر الى خلق قاعدة كبيرة تشكل كتلة حرجة تنطلق منها عملية تنويع فعالة. خلق مثل هذا القاعدة يتطلب ايجاد حوافز مجزية لتحسين جودة التعليم والاقبال عليه. كما يتطلب الأمر الحد من الصراع على التوظيف في القطاع العام كمكافأة على الولاء أو لتوظيف الأهل والاقارب والمعارف أو وسيلة لتوزيع الريع. حدوث ذلك يضعف الدافع للتعلم والاجتهاد فيه. الحد من هذه الممارسات خاضعة لمدى قدرة المجتمع على محاربة هذه الظاهرة من خلال الصحافة والمجلس النيابي ومنظمات المجتمع المدني الاخرى.

رفع كفاءة وانتاجية القطاع العام. في الوقت الحاضر وصل القطاع العام الى حد التشبع واصبح من الضروري رفع كفاءته وتعزيز الحوكمة فيه. اول شرط في اصلاحه هو البدء من رأس المؤسسة من خلال توفير النزاهة والاهلية وربط الاداء والانتاجية بمبدأ المحاسبة والثواب والعقاب. هذا من شأنه حفز الشباب على الاجتهاد والتعلم والاستفادة من الكفاءات في المجتمع للتنافس على المواقع القيادية وفق آليات السوق. التواني في احداث ذلك وتمكين الشباب المؤهل يرسل رسالة خاطئة الى الشباب والناشئة بعدم اهمية الاجتهاد والتأهيل. عدم اعتماد ذلك يوصل قيادات ضعيفة تفسد العمل المؤسسي وتعوق تكوين رأس المال البشري وتراكمه، كما يؤدي الى حرف النشاط الانتاجي الى نشاط

ـــــــلس التعـــاون

استحواذي وطلب للريع.

اصلاح القطاع الخاص بعيدا عن النخب السياسية والتسول من الدولة. الاقتصاد الخليجي يعاني من قلة التنويع وقد انقاد القطاع الخاص الى سلوك احتكاري يفاقم الوضع. يتركز نشاط القطاع الخاص في مجالات محدودة هي المقاولات، وتجارة الاستيراد من خلال الوكالات التجارية، والخدمات. هذه الانشطة ركزت الثروة في شرائح محدودة من الافراد والعائلات في المجتمع ترتبط مصالح بعضها بالنخب السياسية. شكل ذلك موانع لدخول انماط اخرى من الانشطة مثل التصنيع الذي يتضارب مع مصالح هذه الفئة. فالقطاع الخاص كان قبل النفط اكثر استقلالية وتنظيما وقوة تفاوضية واكثر تاثيرا في صنع السياسات المحلية وفي تقديم الخدمات مثل التعليم. وكان يشكل اكبر قوة معارضة عندما كانت الحكومة تعتمد على الضرائب من الغوص والتجارة والزراعة. ظهور النفط حيد التجار ورجال الاعمال والصناع وخلق منهم طبقة طفيلية تم شرائها من خلال نظام الوكالات. هذه العلاقة واعتماد القطاع الخاص على ايدي عاملة رخيصة قضت على حوافز الاستثمار طويل الاجل في القدرة الانتاجية او في تكوين رأس المال البشري. والاخطر من ذلك ان نسبة كبيرة من رؤوس الاموال المتراكمة تذهب خارج نطاق السوق ولا يستفيد منها المواطن. هذا يستدعي مراجعة نظام الوكالات على مستوى الخليج بما يشجع على المنافسة ويتيح المجال لنمو قطاع صناعي تنافسي يشجع الابتكار.

بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي. ارتبطت التنمية بالتوسع الصناعي، مثال على ذلك الثورة الصناعية في بريطانيا واللحاق بها في امريكا واوروبا، والنمو السريع في دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية. اما التنمية التي تعتمد على المواد الاولية مثل النفط فهي متقلبة وتتسم بالمضاربة المحلية في القعار والاسهم. اذا الهدف من بناء القاعدة الصناعية هي تنويع الاقتصاد واستحداث مجالات وانشطة جديدة بمحتوى تقني قادر على المنافسة. يتم ذلك من خلال سياسة صناعية تشخص مواطن الخلل والمعوقات وضعف التنافسية والابتكار وايجاد الحلول الملائمة لها وتوليد مبادرات بناء على ذلك. اهم المعوقات هي نظرة رجال الاعمال الى هذا النشاط على انه منخفض الربحية مقارنة بالمتاجرة وبيع السلع المستوردة وفق نظام الوكالات الاحتكاري. والتحدي الذي يواجه دول الخليج هو كيف تحفز القطاع الخاص لتخطي هذا الحاجز.

هذه الدراسات وغيرها تبين أن الوسيلة نحو التنمية معروفة. هناك العديد من الدراسات التي تحدد ما هو مطلوب للتنمية ولدينا الموارد المادية والقوى البشرية لاحداث الانتقال نحو المجتمع الانتاجي لكن وعلى مدى نصف قرن فشلت منطقة الخليج في احداث هذا التحول. لماذا الفشل في الوقت الذي تتوفر مقومات النجاح المادية؟ التفسير الوحيد الذي يمكن ان يصل الى درجة معينة من الاقناع هو الجمود المؤسسي الذي يصيب الدول التي خطت في اتجاه التحول الاجتماعي والتحول الاقتصادي لكن عدم قدرتها على التحول السياسي يفقدها القدرة على الحركة والتقدم واتمام الانتقال نحو الاقتصاد الانتاجي المعتمد على قوى السوق والمنافسة الحرة.

أحد أهم أسباب هذا الجمود هو ان مصالح النخب السياسية في المنطقة تتعارض مع ديناميكية التنمية التي في النهاية تؤدي الى استقلال المجتمع وفئاته المختلفة عن الإرتباط بالدولة الريعية والاعتماد عليها. هذه الاستقلالية نقيض للحاجة إلى الهيمنة والسيطرة التامة على المجتمع ونقيض لتفتيت المجتمع إلى طوائف وتكتلات منقسمة على نفسها وفيما بينها. التنمية تخلق مصالحَ يمكن أن تلتقي عليها الجماعات فيتكون لديها وعي بمصالحها فتطالب بالمشاركة لحماية هذه المصالح التي اصبحت تختلف عن مصالح النخب السياسية في الدولة الريعية.

في حالة الانسداد هذه تنحصر خيارات المجتمع والدولة في التقدم وتحقيق التنمية في خيار واحد هو تمكين المجتمع وتحريك قواه ومصالحه نحو التكتل لمواجهة الجمود والتغلب عليه بخلق زخم مجتمعي يضغط في مسار التنمية في مواجهة المصالح المستفيدة من استمرار الجمود وإبقاء الوضع كماهو يعتمد على قطاع العقار والتجارة والمقاولات.

فلسطين أولاً أم أخيراً؟

خليل يوسف

رسمياً، وأشدد رسمياً، فإن الديباجات المعروفة في الخطاب الرسمي السائد، والجلسات الافتتاحية للقمم العربية وبياناتها الختامية لازالت تشير إلى الالتزام والتأكيد، بشكل او بآخر، على مايفهم منه استمرار ارتباط القضية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً برؤية الأمة العربية لنفسها ولمستقبلها، ويمكن ان نستذكر مجموعة القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه القمم العربية العادية والطارئة المؤكدة لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ولكن هذا الالتزام لا يتعدى حدود الخطابة ولا يتناسب مع مقتضيات وموجبات وأعباء الالتزام الفعلي بهذه القضية، بل وجدنا خصوصاً في السنوات الأخيرة تخلياً فعلياً عن الاهتمام بفلسطين وشعبها، وشهدنا مواقف غريبة تتناقض حتى مع الحد الأدنى من الالتزام العربي بها، ومن هذه المواقف ما تمارسه بعض الأنظمة العربية من ضغوط على القيادة الفلسطينية وبايعاز أمريكي كي تتراجع عن طرح مشروع على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح عضوية فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة ، يضاف الى ذلك عدم التزام الدول العربية بالدعم المالى الذى تقرر أكثر من مرة دعماً للشعب الفلسطيني.

ترافق ذلك مع تزايد الأطروحات السياسية والإعلامية التى باتت تروج للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وأصبحت تستخدم مصطلح «الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي» بعد ان كان المتداول مصطلح الصراع العربي – الاسرائيلي، كأن العرب باتوا غير معنيين به، كما استمر التخاذل تجاه القضية الفلسطينية ووجدنا بعض المنظمات والأجهزة المنبثقة عن جامعة الدول العربية وغيرها والتى كانت ولفترة طويلة منبراً مهماً لدعم الحق الفلسطيني، وقد اصابها التراخي أو العجز وأحياناً الشلل التام في القيام بواجبها.

ولم يكن غريباً في الأجواء والمناخات الحالية أن يصل الأمر إلى حد اعتقاد بعض الأنظمة العربية بأن القضية الفلسطينية هى مصدر اشكالية العلاقة مع الغرب ومع الولايات المتحدة تحديداً، لذا أصبح التطبيع اليوم أمراً مقبولاً مع انشغال العرب بخلافات دينية وطائفية وحروب أهلية، بل وجدنا محاولات لإظهار أن الكيان الصهيونى حليف ضد الإرهاب رغم تصاعد عنجهية العدو ومخططاته الاستيطانية والممارسات الاجرامية بحق الشعب الفلسطيني .

على مستوى الشعوب العربية، ورغم أن القضية الفلسطينية ما زالت فى صدارة اهتماماتها، لكن ما تعانيه الكثير من الدول العربية من حروب أهلية مستعرة وتدخلات خارجية وانهيار للدولة المركزية واستشراء نفوذ العصبيات الطائفية والمذهبية والمناطقية فإن جهود الدعم والتضامن مع الحق الفلسطيني تشهد انحساراً بسبب انشغال شعوب هذه البلدان بما هي فيه من محن وما تعاني منه من حروب وآلام.

رغم ذلك شهدنا فعاليات شعبية فى العديد من البلدان العربية تؤكد على مركزية هذه القضية كموقف مبدئي، وبأن هذه القضية حية فى قلوب الشرفاء فى العالم العربي، ووجدنا مؤتمرات شعبية تنعقد دعماً للقضية الفلسطينية، ولجان تبرع، ووفود شعبية ومواقف شعبية ترفض مخططات التطبيع.

ويمكن أن أشير هنا إلى الموقف المشرف لشعبنا فى البحرين خلال زيارة وفد أمريكى صهيوني إلى بلادنا بذريعة التعرف على الفرص الاستثمارية، ونشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي صوراً وفيديوهات لاستضافة مجموعة من التجار لهم وهم يرتدون اللباس اليهودي التقليدي ويغنون بعض الأغانى التلمودية باللغة العبرية، الأمر الذى استفز الشعب البحرينى الذي عبر عن رفضه القاطع لهذه الزيارة والالتزام بالإجماع الوطني البحريني حول القضية الفلسطينية ومقاومة التطبيع التجارى والاجتماعى والسياسي، وكان الرفض كبيراً للدرجة التي اضطرت بعض الجهات ومنها الغرفة التجارية لأن تصدر بيانات تتنصل فيها من مسؤولية دعوة هذا الوفد واللقاء به.

وفي البحرين تنشط جمعيات ذات اختصاص داعمة للملف الفلسطيني مثل جمعية مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيونى، وجمعية مناصرة فلسطين، وجمعية نساء من اجل القدس، علاوة على لجان مناصرة فى عدد من الجمعيات الأهلية، لها مبادرات ومواقف ضد تهميش القضية الفلسطينية والاستمرار فى تثبيت ثقافة مساندة القضية الفلسطينية والدعم المساند لصمود الشعب الفلسطيني من خلال مناشط سياسية وفعاليات شعبية.

فيما يتصل بموقع القضية الفلسطنية فى انتفاضات الشعوب العربية، علينا أن نلاحظ أولاً تعدد اتجاهات النظر الى المتغيرات العربية بين من يعتبرها مؤامرة، او ثورة أُجهضت ، وبين من يعتبرها صيرورة تاريخية تتداخل فيها ملامح وسمات الثورة مع الثورة المضادة، وكل ذلك كان له انعكاس على القضية الفلسطينية، حيث لم نجد أولوية فلسطين فى المشاريع والبرامج والشعارات التى طرحت أو تلك التى تمّ تبنيها بما فيها تلك القوى التى صعدت إلى السلطة، وبشكل عام يمكن القول إن الحراك العربي لم ينتج خطوطا حمراء أمام الغطرسة الإسرائيلية.

كما لم ينتج أداء عربي مغاير فى بيئة المواجهة مع العدو الاسرائيلي، والسبب الرئيس يتمثل فى حالة الارباك الناجمة عن محاولات وأد هذه الثورات والانحراف بمسارها، وبالتالي الإنشغال بالأوضاع الداخلية لكل بلد أكثر من الانشغال بالمسألة الفلسطينية، وكما تعلمون فقد رأي العديد من المراقبين والمتابعين بأن الثورات العربية، وأوضاع بعض الدول العربية حجبت قضية فلسطين وصرفت الأنظار عنها إلى القضايا المحلية الملحة وما أكثرها.

ويضاف إلى أسباب انحسار الاهتمام بالقضية الفلسطينية في العالم العربي الأمور التالية أيضاً:

1- استغراق الأنظمة في صراعات وخلافات سياسية خرجت إلى العلن، وما نجم عن ذلك من تمزقات بين قوى المجتمع، وليس من المتصور أن يستطيع الغارقون فى هذه المتاهات مد أبصارهم إلى القضية الفلسطينية.

2- لمواقف القوى الكبرى، لا سيما الغربية، تأثير على مجرى الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، وبعض الدول العربية كانت تنظر إلى أن هذه القضية هى مصدر اشكالية العلاقة مع الغرب، مما جعلها تقبل تنازلات من أجل معالجة هذه الاشكالية، وكسب الرضا الأمريكى والغربي .

3-استشراء الخلافات الفلسطنية الفلسطينية ما جعل منها ذريعة لدى بعض الأطراف العربية لإضعاف الزخم بالاهتمام بالقضية الفلسطينية .

كل هذا يطرح على قوى اليسار العربي وكافة القوى التقدمية والقومية مهمة النضال من أجل إعادة تموضع القضية الفلسطينية في قلب النضال الوطني والتحرري العربي ضد الإمبريالية ومن أجل كسب معركة الديمقراطية والتنمية، لأن تهميش هذه القضية أدى ويؤدي إلى المزيد من تغول المشروع الصهيوني المدعوم أمريكيا ليقضم ما تبقى من أراض فلسطينية، ويتمدد في الدول العربية المختلفة، ويحجب التناقض الجوهري الرئيس بين الشعوب العربية وقواها المناضلة من جهة والتحالف الإمبريالي – الصهيوني – الرجعي لصالح تناقضات جديدة تخدم مصالح هذا التحالف وتطمس الطابع الوطني والاجتماعي – الطبقي لنضال شعوبنا العربية.

بصراحة

وقفتان من أجل الحرية والسلام

فاضل الحليبي

الوقفة الأولى:
إضراب الأسرى الفلسطينيين

لأعرف وأنا أكتب هذه السطور عن الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الصهيوني منذ يوم الثلاثاء 17 أبريل من الشهر الماضي، عما إذا كان إضرابهم سيستمر أم يتوقف وتتحقق مطالبهم المشروعة، ومن المعروف بأن تاريخ 17 أبريل تم إقراره من قبل منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1974 كيوم للأسير الفلسطيني، ولكن هذا العام قرّر الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الصهيوني بأن لا يمر اليوم دون أن تكون لهم وقفة احتجاجية على أوضاعهم في تلك السجون، ليسمع العالم صرختهم المدوية.

يقول القائد الفلسطيني الأسير مروان البرغوثي في بيان أصدره من سجنه الإنفرادي بتاريخ 4 مايو 2017 بعد مرور ثمانية عشر يوماً من الإضراب: "يأتي هذا الإضراب للتصدي لسياسات الاحتلال الغاشمة المستمرة والمتصاعدة ضد الأسرى وذويهم. وإننا نؤكد على قرارنا على خوض هذه المعركة مهما كان الثمن، ولا شك لدينا أن أسرى فلسطين قادرون على الصمود والثبات والانتصار، ويتشرفون بالانتماء لهذا الشعب العظيم، صاحب المخزون النضالي الذي لا ينضب، كما يفتخرون بالتضحية من أجل هذا الوطن، مؤمنين بحتمية النصر".

ويضيف: "إن الاستعمار الإسرائيلي يحاول من خلال الاعتقال اليومي الذي يطال آلاف الفلسطينيين سنوياً وعلى مدار سنوات الإحتلال، استنزاف الشعب الفلسطيني وشلّ قدرته على النضال ضد الإحتلال وحشي يستبيح مقدساتنا ومدننا وقرانا ومخيماتنا ويستبيح مدينة القدس الشريف، ويعتقل العشرات يومياً، ويخضع المعتقلين للتعذيب والتحقيق القاسي، ويلفق لهم لوائح اتهام، ويصدر بحقهم الأحكام الجائرة في المحاكم العسكرية والمدنية غير الشرعية والظالمة، ويمارس سياسة تشّكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وجرائمَ يجب مساءلة ومعاقبة المسؤولين عنها).

إنها بالفعل إرادة شجاعة تصدر من مناضل وقائد فلسطيني قضى سنوات طويلة في سجون الإحتلال الصهيوني، ومضى على سجنه الأخير منذ انتفاضة الأقصى في عام 2000، حوالي 17 عاما، يتحدى فيها السجان الذي لم يستطع أن ينال من إرادته وصموده وزملائه الأسري الفلسطينيين، ولكن المخزي مواقف الدول العربية التي لم تفعل شيئاً لقضية الأسرى الفلسطينيين المضربين في سجون الاحتلال الصهيوني وهذا ليس بجديد بدول تهرول نحو التطبيع وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع كيان محتل لا يقرّ حتى هذا اللحظة بقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، و الأمم المتحدة لا تفعّل قراراتها الصادرة منذ قيام دولة الكيان الصهيوني في عام 1948، ولا تستطيع إرغام الكيان على الانصياع للقرارات الأممية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على هيئة الأمم المتحدة ، وأنظمة عربية لا تستطيع الدفاع عن بلدانها وشعوبها، فهي غير قادرة على التصدي لدولة الإحتلال الصهيوني ووفق ممارساتها الوحشية والفاشية بحق الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل دحر الاحتلال الصهيوني وإقامة دولته الوطنية المستقلة.

الوقفة الثانية:
السلام العالمي

منذ الحرب العراقية الإيرانية في شهر سبتمبر من عام 1980، حتى هذه الأيام لم تنعم منطقتنا بالأمن والسلام، حرب تلي حرباً والأكثر من هذا تزايد الإرهاب في المنطقة العربية بشكل لا مثيل له، في بداية الحرب طرح الرئيس السوفييتي الراحل ليونيد بريجنيف عقد مؤتمر دولي للسلام وأن تتحول بحيرة الخليج والمحيط الهندي إلى بحيرة سلام، لكن لم تلقَ هذه المبادرة الترحيب من قبل الإمبريالية الأمريكية ودول الخليج العربي، وهذا يعود إلى الانقسامات في العالم بسبب الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والراسمالي في حينه، وانحياز بعض الدول لهذا المعسكر أو ذاك، لهذا رفضت مبادرة أو فكرة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في منطقتنا، لأن ليس من مصلحة الإمبريالية الأمريكية بأن يعم السلام والاستقرار فيها، طالما مصالحها لم تتضرر، و براميل النفط المحملة في البواخر الكبيرة تصل إلى موانئ الولايات المتحدة الأمريكية بسلام، والأهم أن تستمر بؤر التوتر والحرب في المنطقة وفي بلدان عديدة في العالم لكي تشتغل مصانع الأسلحة الأمريكية والتي يعمل بها آلاف الأمريكان ويسيطر عليها ملاك الكارتلات المالية والصناعية الكبيرة.

تغير العديد من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الإستراتيجيات والسياسيات لم تتغير. فمبدأها الثابت هو المصالح الدائمة، حيث لا يهم من هم الأصدقاء أو الحلفاء، طالما المصالح لم تمس ، وحتى لو تغيرت الأنظمة فالمهم هو المحافظة على المصالح، والرئيس الأمريكي الحالي ترامب مدافع أمين عن مصالح أمريكا، ويزايد على سلفه أوباما في الدفاع عنها، ولا يتورع في الإعلان عن موافقه الشعبوية واليمينية المعبرة عن جوهر وحقيقة الإمبريالية المتوحشة التي تريد أن تحافظ على وجودها الدائم في أكثر من بلد من بلدان العالم حتى لو اضطرّت أن تستخدم القوة العسكرية ضد هذا البلد أو ذاك لتفرض هيمنتها عليه.

هاهي اليوم تثير القلق والتوتر في فنزويلا لإسقاط الرئيس والحكومة هناك لأنها لا تسير في فلكها، مثلما أسقطت من قبل مخابراتها "سي. آي. إي" حكومة السلفادور الليندي اليسارية في عام 1973 في تشيلي، ودعمت العسكريين الفاشيين، والعديد من الحكومات الوطنية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، كما أسست ودعمت العديد من المنظمات الإرهابية والمتطرفة في العالم هذه طبيعة الإمبريالية الأمريكية، الهيمنة على الشعوب والبلدان بالقوة العسكرية الغاشمة التي لديها لتصبح القطب الأوحد في العالم تفرض إرادتها وشروطها، و تناهض وتعادي أي دولة أو شعب يرفض نهجها وتحيك المؤامرات ضده لتعزز نفوذها وتحافظ على مصالحها بالضد من إرادة الشعوب في الحرية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي والسلم.

سلافوي جيجك وديالكتيك التاريخ

العـــودة إلـــى هيغـــل؟

في كتابه (أقل من لا شيء: ظل المادية الديالكتيكية)، الذي تجاوز الألف صفحة، ينتقد سلافوي جيجك ما يسميه بـ «كوننة الكلينامين» أو ما أطلق عليه آلتوسير بـ «المادية التصادفية». في مثل الفصل المعنون بـ : (هيغل، وسبينوزا.. وهيتشكوك)، يضع هيغل في المجابهة مع سبينوزا ليقدم هذا النقد بشكل أكثر نسقي. المشكلة، بالنسبة له، متعلقة بكوننة الكلينامين، وفي طباق الجوهر السبينوزي بالكلينامين نفسه، أو: الجوهر هو هو عملية الكلينامين التي هي «ما – يقع –علينا»، هي أساساً أن هذه الكوننة تُعيد موضعة الرتابة في الكلينامين الذي من المفترض أن يكون «إنحرافاً»، ايّ شذوذاً، على ما هو قائم. رتابة الكلينامين، عبر كوننته، يفقدهُ معناه ومغزاه الحقيقي، أو قل: يجعل منه طبيعة مغايرة لطبيعته. هكذا تتحول الفجأة من جوهرها المفاجئ إلى شكلها الممل، حيث كل شيء يكون وفقاً لجيجك: ".. صدفي، بإستثناء الصدفة نفسها التي هي ضرورية إطلاقاً – الضرورة، إذن، تصبح ضامن خارجي للصدفة الكونية."

هشام عقيل

لكنه لا يطرح نوعاً من كوننة الضرورة في مقابل كونية الصدفة، بل أنه يقدم: "اللا – كلي "النسوي" للصدفة: ليس هناك شيئاً ليس تصادفياً، ولهذا السبب ليس– كل–شيء تصادفي. وفي مثل الوقت، هناك اللا– كل للضرورة: ليس هناك شيئاً ليس ضرورياً، ولهذا السبب ليس–كل–شيء ضروري".

لا يرى جيجك أن هناك أي أساس منطقي وراء وضع هيغل في خانة المثاليين، بل كان على آلتوسير إعتباره واحداً من الشخصيات البارزة للتيار السري لمادية الصدفة، حيث لهيغل مفهوم تصادفي إزاء الصيرورة. يرى جيجك أن الديالكتيك الأصلي لهيغل)بالتعديلات المادية) غير مضر إطلاقاً بالمادية، وإنما هناك مفهوم عام خاطئ متمحور حول هيغل، وهذا المفهوم الذي يجب أن يُنتقد وليس نسبه إلى فكر هيغل بشكل عام.

للمفارقة، مأخذ جيجك على المفكرين والكتاب الذين ينتقدون هيغل هو أن نقدهم مبني أساساً على سوء فهم عام، كونه مفكرين اخرين أو تراكمات لأخطاء نظرية شائعة، حول فلسفة (ديالكتيك) هيغل. لكنه لا يلاحظ أن نقده الموجه لسبينوزا، في خضم وضعه في هذه المجابهة، مبني على سوء فهم هيغل نفسه للفلسفة السبينوزية ككل، أو كما أحبَّ بيار ماشيري أن يقول: فلسفة هيغل هي العائق الاساسي الذي يحول دون فهمه لفلسفة سبينوزا التي أتت، كما يقول آلتوسير، بشكل إستباقي للهيغلية نفسها.

في كتابه (الإرتداد المطلق) ينتقد جيجك سبينوزا بتلك الكلمات المطابقة التي استخدمها هيغل ضد سبينوزا في كتاباته: إن الجوهر الاسبينوزي هو جامد ثابت لا حركة فيه، أو قد يضاف إلى ذلك: ممل. سبينوزا لا يعرف السلبية ولا النفي السالب، كل ما في "الجوهر" ما هو إيجابي محض دون أية سلبية، بينما هيغل، أو مقولات : النفي السالب والتناقض، هو المخرج الوحيد للبرود الإسبينوزي، أو فشله النفيي هذا. بإختصار: يعالج جيجك فلسفة سبينوزا بمثل طريقة معالجة هيغل لها .. عبر أن تكون الفلسفة عائقاً لهذه المعالجة، لأنها تقدم، بالفعل، هذه الحدود التي تموقع ذاتها في المكان المناسب للنقطة العمياء، أو قل: منطقها هو هو التموقع هذا بالذات.

هذا يذكرنا كثيراً بما قاله عبدالناصر في خطاب النكسة" "إن العدو الذي كنا نتوقعه من الشرق .. جاء من الغرب"، ما بين النقطتين "نقطة عمياء" تُظهر شيئاً بمظهر مرئي (أو غير مرئي) ولكنه ليس حقيقياً. وضع الديالكتيك الهيغلي نفسه في هذه النقطة، أو بالأحرى الديالكتيك الهيغلي هو النقطة هذه. إن المادية الحديثة إما تكون مشتقة من الإسبينوزية أو لا تكون، أو إذا كان علينا أن نكون أكثر صراحة: المادية إما تكون سبينوزية أو لا تكون.

يوظف جيجك تعبير "ليس – كل– شيء" لدعم مقولاته الفلسفية.. فإذا كان ليس– كل– شيء ضرورياً، وفي مثل الوقت ليس– كل– شيء تصادفياً، فهذا يعطي جيجك القوة الفلسفية في أن يسمح للـ "مستحيل" أن يحدث في فضاء "المحتمل"، وهذا برأيه ما لا تقدر عليه كوننة الكلينامين.. أيّ إنها تفقد عامل "الصدفة" أو "الفجأة" عبر جعلها ضرورة. إذا كان كل ما يحدث هو المستحيل، فإذن تنتفي إستحالته ويصبح المحتمل دائماً في إستحالته.

يبدو هنا أن جيجك يعاني من قصور في فهم آلتوسير المتأخر.. صحيح، أن المادية التصادفية (أو كوننة الكلينامين) تضع "الإستثناءات"، و"ألفجأة"، "والصدفة"، و"الحدث" أولية على كل شيء آخر، وأن هذه الأولية ثابتة، إلا أن شكلها قد ينزاح أو يبدو بأنه آخر.. ولو أنها كذلك بشكل أثري. لا بد من وضع لعبة الأوليات في البال هنا: حين نقول أولية الصدفة على الضرورة، أولية الغياب على الحضور، أولية الإيجاب على السلب، أولية العناصر على البنية.. إلخ، هذا لا يعني أن هذه الأولية ينقصها عامل الإنزياح.

فبينما يضع جيجك قوانين مطلقة للكون عبر تعبير «ليس– كل– شيء»، فإن المادية التصادفية تضع هذه المقولات في لعبة الصيرورة نفسها.. للصدفة أولية على الضرورة، ولكن حالما

«تمسك» الصدفة في «فجأتها» فإن علاقة الأولية تتبدل لتكون هناك أولية الضرورة على الصدفة. هناك قوانين، هناك أشياء تحدث بنمطية، هناك ضرورات يمكن قياسها وتحديدها .. هنا يمكن للمرء أن يضع أولية للضرورة، ولكن ليست لهذه الأولية أية ثبات بما أنها في الحقيقة «شكل» زائف لأولية الصدفة على الضرورة. كل ما هناك هو إستثناءات، وتقطعات، وتجذمرات.. لكن بعد «انجاز» الشيء تنقلب الصورة لتبدو في شكلها الضروري، ولهذا السبب تظهر الصدفة بشكلها "المفاجئ" رغم أن لها أولية دوماً.

هذا جلي تماماً حين قال فيتغنشتاين إن العقل دائماً في حدود الجنون؛ المرء قد يجن في أية لحظة. الجنون يظهر دائماً بشكل «مفاجئ»، رغم أننا دائماً على حدوده. بل كان يمكن ليفتغنشتاين أن يقول جميعنا مجانين فعلاً لكننا نبدو «عكس» ذلك.. إلى اليوم الذي نجن فيه؛ هذا لا يبطل «فجأة» الجنون على الإطلاق. مثال آخر، وهو مثال غير محبذ لدى جيجك: حين يضع فرويد في المجابهة الوعي واللاوعي، فإن للاوعي (الإيجاب المطلق الذي يخلو من أي تناقض وسلب) أولية على الدوام، وإن كان الوعي، ظاهرياً وعلى نحو زائف، يبدو أولي؛ المكبوت من اللاوعي دائماً يباغت الوعي، ينقض عليه من وراء ظهره، ومن بعد سلسلة من الإنكار "لكن.. لا يمكن أن تكون المرأة التي أحلم بها هي أمي، تظهر الحقيقة المفاجأة «أنها كانت، دوماً، أمي»، رغم أنها كانت موجودة هناك دائماً– بالفعل. ومع أن اللاوعي يتم إنكاره، وطمسه، وكبته عبر الوعي نفسه، إلا أنه دائماً يلاحق، بشكل شبحي، الوعي نفسه.. مثلما يلاحق الموت الحياة.. مثلما يلاحق الذوبان الجليد.. مثلما يلاحق الجنون العقل، إلخ. ما عليك سوى أن تستدير إلى الوراء لترى ما يلحقك منقضاً عليك بشكل مباغت.

يجد جيجك في أطروحاته الفلسفية مشروعاً جديداً لمادية ديالكتيكية مبنية على أسس جديدة؛ على ديالكتيك المادية الديالكتيكية أن يكون ديالكتيكاً إرتجاعياً. هنا يرجع إلى توظيف آخر لمفهوم الكلينامين، أو الـ "اقل من لا شيء" (أو ما يسمى باليونانية بالـ "دِن": المشتقة من كلمة "ميدِن" التي تعني لا شيء، وبذلك يكون "دِن" بلا أي معنى.. كأنما يقول المرء "يء وليس "لا شيء".. أو hing وليس nothing). جيجك يبحث عن مادية "أقل من لا شيء"، ولهذا السبب يبحث عن لحظة "غير ديالكتيكية" تدخل في الحركة الديالكتيكية نفسها، هذه اللحظة تتمثل في ما هو "زائد"؛ الزائد الذي ينتج عن عملية ديالكتيكية التي لا تعطي نتيجة إيجابية كلية، بل نتيجة لا– كلية غير متوقعة؛ تأثير أدورنو هنا واضح جداً. مثال على ذلك سيكون حركة رأس المال عند ماركس: نقد–سلعة– نقد` (هذ الزائد الذي يطرح مستلزمات وجوده). التاريخ يبقى مفتوحاً على إحتماليات تصادفية متعددة لا يمكن توقعها ولا يمكن فهمها إلا بشكل إرتجاعي، أيّ بدءاً من الأقل من لا شيء.

يمثل نفي النفي ما يسميه جيجك نفياً فاشلاً، من حيث يتم فرض النفي الأول الذي ينتهي بفشل، ليحمله النفي الآخر نحو "تصحيح إيجابي" الذي يولد ما هو اللامتوقع دوماً؛ الذي يسميه أدورنو "اللا– كلية". نفي الشيء هو اللاشيء، ولكن نفي اللاشيء المنفي هو ليس شيء آخر بل أقل من لا شيء. يجد جيجك دعمه لهذا المفهوم عبر مفهوم آخر وهو الـ "أوفنباغ السفلي" المنسي عند هيغل بدلاً من الإلتزام بالـ "أوفنباغ التصاعدي" المشهور عنده، الأخير ينطلق، إستعمالاً المثال الذي يقدمه جيجك، على النحو التالي: الحياة – الموت – الحياة ما بعد الموت في الذاكرة الجمعية، بينما الأول ينطلق على هذا النحو: الحياة – الموت– اللاموت. هذا يعني أن الـ "أوفنباغ السفلي" أو "التركيب–السفلي لا ينتهي بخلاصة كاملة بل بأدنى نقطة للسلب الذي يولد لماهو "متبقي" (أدورنو يطلق عليه مثل التسمية كذلك).

لكن ينعكس هذا المنطق في فهم جيجك للتاريخ؛ إن التاريخ دائماً يأخذ الوجهة الخاطئة، لا يتم الوصول أبداً إلى المقصد الأصلي؛ فالثورة الروسية أدت إلى الكارثة الستالينية أو صعود التطرف الديني في ظل الحرية الإستهلاكية. وبذلك المعنى الحركة الثورية دائماً محتومة بالفشل أولاً، وعليها أن تتكرر مرة أخرى، مستفيدة من كل دروس الفشل، لتنجح.

الآن فقط تكسب الحركة الشيوعية أهميتها في تكرارها بما أنها فشلت في المرة الأولى، حيث بإمكان هذه الحركة الإستفادة من دروس الماضي. هكذا، يجب أن يكون هناك جرحاً في البداية، ومن ثم الجرح سيلتئم بنفسه. لكن تترتب عدة أخطاء على الإستنتاجات التي يستخلصها جيجك، فهو أولاً، مع ديالكتيكه هذا، لا يرجع الفشل إلى الأوضاع الملموسة التي تترتب عليها الكارثة أو الفشل الأعظم لأنه يتجاوز الأوضاع الملموسة لفشل الحركة الشيوعية ويرجع بها إلى ما يشبه الحتمية الكونية (على الحركة أن تفشل أولاً)، وعن غير قصد يستبدل غائية بأخرى.. فحين يبقى التاريخ مفتوحاً إلا أن تحقيق المشروع يبقى هو هو– اللهم عليه أن يفشل أولاً كي ينجز فيما بعد. ثانياً، بهذه الرؤية لا نجد عند جيجك أي تنسيق مفهومي للتلقي، أو ردة الفعل، الذاتية الثورية للـ اللحظة الراهنة (ما يتضمن ذلك من إستراتيجيات سياسية واضحة).

بل يمكننا أن نقول أننا نادراً ما نجد عند جيجك أي مفهوم يتضمن اللحظة الراهنة، أيّ اللحظة المفردية التي تطرحها الحالة؛ ليس للأمير الحديث – كما يسميه غرامشي– أي حضور كالمتلقي الذاتي لمتطلبات اللحظة الراهنة في التحول الثوري نحو الشيوعية عند جيجك (أو كما عند ماكيافيلي: على الأمير أن يجسد المشروع البورجوازي لتأسيس دولة قومية إيطالية). غياب هذا المفهوم، أو قل: تغييبه، يجعل من فكرة "الفشل المحتوم" فكرة ميتافيزيقية غير قائمة على أي أساس فعلي، بل على أساس أنطولوجي ضروري. ثالثاً، يعزز هذا المنطق إستحقار واضح للذوات الفاعلة الثورية؛ ليس لتجاربها، أو سيرورة عملها، أي معنى– بما أن هناك أساس أنطولوجي ديالكتيكي للفشل الأول (النفي الفاشل) فقط ليأتي من بعده نفياً أخر ليصحح هذا الفشل بشكل إيجابي. لكريستاين فوكس ملاحظة مهمة جداً: لماذا هذا الفشل الجيجكي محكوم بالحركة الثورية نفسها؟ ألا يعني ذلك أنه يمكن للرأسمالية (أو البنية الإجتماعية القائمة) أن تصحح نفسها دوماً كذلك؟ يبدو لي أن هذه الملحوظة صحيحة تماماً، لماذا يفترض جيجك أن منطقه يطبق فقط على الحركة الثورية؟ بمعنى آخر: ديالكتيكه هذا، بما أنه يطبق على كل جوانب الحياة (إلا إذا إفترضنا أن هناك ما يسمى بديالكتيك أعرج)، يفترض –عن غير قصد– أن يمكن للرأسمالية أيضاً أن تصحح نفسها دوماً وتستفيد من فشلها الدوري، وبذلك تتأبد.

يرفض جيجك الـ "كلينامين" ويختار الـ "دِن"، حيث الكلينامين يمثل تدخلاً ما بين الواحد والفراغ، أيّ يفترض مسبقاً وجود كينونات أرسطية "واحدة". المادية التصادفية، في الجانب الآخر، تفترض أمراً آخر: المسألة هي ليست، كما عند باديو، أن في البدء كانت هناك ذرات (واحدة) تتساقط بتواز في الفراغ (الواحد/الفراغ) ومن ثم يأتي الكلينامين ليفعل التصادم والتصادف. على العكس تماماً، وجود الذرات والفراغ السابقة على الكلينامين هي ليست موجودة سوى بشكل موهوم أو شبحي، ليس لها أي وجود حقيقي على الإطلاق؛ الكلينامين هو الذي يعطي الذرات والفراغ السابق عليه حقيقتها، ولهذا السبب للكلينامين أولية على الخط المستقيم.

ما تنقصه الفلسفة الديالكتيكية عند جيجك هو ما نسميه في لغتنا المفهومية الواقع الذي عليه أن ينجز (كما نجده عند لينين، وماو، والقديس بول، وماكيافيلي، وأبا بكر الرازي أيضاً) فهو يبقى مفهومياً ما بين صيرورة المنجز والواقع المنجز وحسب، ويغيب عنده تحقيق هذا الواقع، أيّ بالضرورة التحقيق الثوري له. ومهما حاول جيجك توظيف التصادفية ما بين صيرورة المنجز والواقع المنجز فإنه سيبقى في رحاب مثالي (أو في أفضل الحالات: مادية ميكانيكية) للإنجاز التصادفي لهذا أو ذاك الواقع. ليس هناك أي إنجاز لهذا الواقع؛ إنجازيته محكومة بحركة ديالكتيكية تبدأ بالفشل ولكنها تتحقق بالتكرار، من دون أية منظمات ثورية، من دون أي نظرية ثورية، من دون «اللحظة الراهنة» التي تطرحها الحالة (والتلقي الذاتي لها)، من دون تعدد الإحتمالات لتحقق النزعة المضادة لما هو قائم. بإختصار: شكل مغلف، حتى لو كان عن غير قصد، للمثالية.

ما نحتاجه اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هو فلسفة مادية حقيقية قادرة على إبقاء قبضتها الصارمة على المفاهيم المادية في وجه كل المثاليات وإن تقنعت بالمادية أو حتى آمنت بإنها مادية صرفة. إنتقد تشومسكي مؤخراً تلاعب الألفاظ الذي يستخدمه بعض من الفلاسفة المعاصرين ومن ضمنهم جيجك نفسه.. أعتقد يمكننا تبرير إنتقاد تشومسكي؛ هناك فرق واضح ما بين الصعوبة الفلسفية (التي هي حتمية) وما بين التلاعب اللفظي المتعمد لإخفاء شيء ما، فعلى الرغم من شهرة جيجك وتأثيره الواضح على اليسار إلا أنه من الممكن، عبر بعض أفكاره، يقوم بتسريب المثالية تحت مسمى المادية.

قال ماركس قديماً إن كتاب برودون في بؤس الفلسفة هو عبارة: («ألغاز"، «أسرار منزوعة من قلب الله»، «الوحي بنفسه» – لا ينقصه اي شيء إطلاقاً) .. كم يمكننا تطبيق هذا الكلام، بمثل المصداقية، اليوم على أغلب أفكار جيجك!

شبحها ما زال يطارد الرأسمالية

الماركسية بين الأمس واليوم – ٦

إن الدولة هي قوة قمع خاصة تقف فوق المجتمع وتعزِل نفسها عنهُ بشكل مُتزايد. وهذه القوة يوجد أصلها في الماضي البعيد. إلا إن أصول الدولة تتباين حسب الظروف. من بين الألمان والمواطنين الأمريكيين الأصليين ظهرت من الحرب عِصابة تجمعت حول شخصية زعيم الحرب. وهذا ما حدث أيضاً مع اليونانيين، كما نرى في الملحمة الشعرية لهوميروس Homer.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: ألان وودز Alan Woods

في الأصل، يَمتع زُعماء القبائل بالسُلطة وذلك بسبب شجاعتهم وحِكمتهم وصِفات شخصية أخرى. أما اليوم، فإن سُلطة الطبقة الحاكمة ليس لها علاقة بالصفات الشخصية للقائد كما كان عليه الحال في عصر الهمجية. إنها مُتأصلة في علاقات الإنتاج الاجتماعية الموضوعية وسُلطة المال. ربما تكون صِفات الحاكِم الفرد جيدة أو سيئة أو عادية، ولكن ذلك ليس هو المُهم.

لقد سبق أن أظهرت الأشكال الأولية للمجتمع الطبقي الدولة كالوحش، تلتهم كميات كبيرة من العمل، عن طريق تنظيم المُجتمع وترفع التعاون إلى مستويات أعلى من أي فترة سابقة، لقد مَكنت كميات كبيرة من قوة العَمل بأن تحتشد، وبهذا رفعت عمل الانتاج البشري إلى مُستويات لم يحلم بها الإنسان.

وفي الأساس، كُلُ هذا اعتمد على عمل جماهير الفلاحين. احتاجت الدولة إلى عدد كبير من الفلاحين لدفع الضرائب وتقديم عُمال السَخَرة – العامودين اللذين يتكأ عليهما المجتمع. أيٌ كان من يُسيطر على نظام الانتاج هذا يُسيطر على الدولة. إن أصول سُلطة الدولة مُتجذِرة في عِلاقات الإنتاج، وليس في صفات شخصية. إن سُلطة الدولة في مثل هذه المجتمعات كانت بالضرورة مركزية وبيروقراطية (دواوينية أو... حُكم المكاتب). في الأصل، كان لها صِفة دينية وكانت مُتداخِلة مع سُلطة طبقة الكُهان. ويقف على قِمتها الإله – المَلك، وتحت إمرته جيشٌ من الرسميين، كِبار الموظفين والنواميس والمراقبين، وإلى آخره. كانت الكتابة تُعتبر في حد ذاتها رَهبة وفنٌ غامض ليس معروفاً إلا عند القِلة.

ولهذا مُنذُ البداية كانت مكاتب الدولة غامضة. وتظهر العلاقات الاجتماعية الحقيقية على شكل تكلف غريب. وهذا لا يزال قائماً. ففي بريطانيا تَتمُ العناية بهذا الغموض بقصد من خلال الاحتفال والفخامة والتقاليد. وفي الولايات المتحدة تَتمُ العناية بهذا الغموض بوسائلٌ أخرى: الإعجاب الشديد بشخص الرئيس، الذي يُمثّل سُلطة الدولة في شَخصة. إلا أنهُ بطبيعة الحال، أن كل شكل من سُلطة الدولة يُمثّل هيمنة طبقة واحدة على بقية المجتمع. وحتى في أكثر أشكالهُ ديمقراطية، فإنهُ يُمثّل دكتاتورية طبقة واحدة – الطبقة الحاكِمة – تلك الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج وتُسيطر عليها.

إن الدولة الحديثة هي وحشٌ بيروقراطي يلتهمُ كمية ضخمة من الثروة التي تَنتجُها الطبقة العاملة. يتفق الماركسيون مع الفوضويون بأن الدولة أداة وحشية للقمع يجب التخلُص منها. والسؤال هو: كيف؟ وبواسطة مَنْ؟ وما الذي سوف يحلُ مكانها؟ إن هذا سؤال أساسي لأية ثورة. وفي خِطاب لتروتسكي حول المذهب الفوضوي أثناء الحرب الأهلية التي تَلَت الثورة الروسية، لخص فيه بشكل جيد الموقف الماركسي من الدولة:

"يقول البُورجوازيون: لا تقترب من سُلطة الدولة؛ إنها الامتياز المُتوارَث المُقدس للطبقات المُتعلمة. ولكن الفوضويون يقولون: لا تقترب منها؛ إنها اختراع جهنمي، جِهازٌ شيطاني. اقطع صلتك بها. ويقول البرجوازيون، لا تلمسها، إنها مُقدَسة. ويقول الفوضويون: لا تلمسها، لأنها نَجِسة. وكِلاهُما يقول: لا تلمسها. ولكن نحنُ نقول: لا تلمسها فحسب، بل خُذها بيديك، واجعلها تعمل لمصالحك، من أجل التخلص من المُلكية الخاصة وعِتق الطبقة العاملة." (كيف تتسلح الثورة، المُجلد الأول، 1918، ليون تروتسكي).

توضِح الماركسية بأن الدولة تتكون أساساً من اجسام مُسلحة من الرجال: الجيش والشرطة والمحاكِم والسجون. ويُجادل ماركس ضد الأفكار المُشوَشة للفوضويين، حيثُ قال، بإن العُمال في حاجة إلى الدولة للتغلُب على مقاومة الطبقات المُستَغلة. ولكن تلك المُحاججة لماركس حرفها البرجوازيون والفوضويون كلاهما. لقد تحدث ماركس عن "دكتاتورية البروليتاريا"، وهو مُجرد مُصطلح دقيق وأكثر علمية للتعبير عن "الحُكم السياسي للطبقة العاملة".

واليوم لِكلمة دكتاتورية دلالات لم تكُن مَعروفة لماركس. وفي عصر قد أصبح مُتآلفاً مع جرائم هيتلر وستالين الوحشية، تستحضر رؤى كابوسية لوحش شمولي ومُعسكرات الاعتقال والبوليس السري. ولكن مثل هذه الأشياء لم يكُن لها وجود بعد حتى في الخيال في عصر ماركس. فكلمة الدكتاتورية بالنسبة لكارل ماركس جاءت من الجمهورية الرومانية، حيثُ كان معناها وضعاً، في زمن الحرب، يتم تنحية القوانين المُعتادة جانباً لفترة مؤقته.

إن الدكتاتور الروماني ("الشخص الذي يُملي)، كان قاضياً إستثنائياً لدية سُلطة مُطلَقة للقيام بمهام أوسع من سُلطة القاضي الاعتيادية. وكان المكتب في الأصل يُسمى سيد الشعب، بمعنى سيد جيش المواطنين. وبتعبير آخر، كان دوراً عسكرياً والذي دائماً تقريباً يتضمن قيادة الجيش في ساحة المعركة. وحالما تنتهي فترة التعيين، فإن الدكتاتور يتنحى عن منصبه. إن فكرة الدكتاتورية الشمولية مثل دكتاتورية ستالين في روسيا، حيثُ تقمع الدولة الطبقة العاملة من أجل مصلحة طبقة مُتَميّزة من البيروقراطيين، لو شَهِدَ ماركس تلك الفترة لصُعق.

ما كان من المُمكن أن يكون نموذجه مُختلفاً. لقد أسس ماركس فكرَتُهُ لدكتاتورية البروليتاريا في كومونة باريس للعام 1871. وهنا للمرة الأولى، الحشود الشعبية وعلى رأسها العُمال أسقطوا الدولة القديمة وبدؤوا على الأقل بمُهمة تحويل المُجتمع. وبالرغم من عدم وجود خطة عمل مُحَددة وواضحة، ولا قيادة أو تنظيم، إلا أن حشود الجماهير أظهرت درجة مُدهشة من الشجاعة والمُبادرة والابتكار. وتلخيصاً لتجربة كومونة باريس، شَرَحَ ماركس وأنجلز: "هناك شيء واحد قدمتهُ الكومونة على نحو خاص وذلك أن الطبقة العاملة لا يمكنها ببساطة أن تُمسك بزمام الأمور آلة الدولة الجاهزة، وتستخدمها لأهدافها الخاصة.." (مُقدمة الطبعة الالمانية 1872 من البيان الشيوعي).

إن الانتقال إلى الاشتراكية – شكلٌ أعلى من المجتمع يرتكز على الديمقراطية الحقيقية والرخاء للجميع – لا يمكن تحقيقه إلا بالمُشاركة النشطة الواعية للطبقة العاملة في إدارة المجتمع والصناعة والدولة. إنهُ ليس شيئاً يُسَلمهُ البرجوازيين أو كِبار الموظفين البيروقراطيين الطيبين للعُمال عن طيب خاطر.

تحت قيادة لينين وتروتسكي، أُقيمت الدولة السوفيتية لتسهيل جذب العُمال إلى مهام السيطرة والمُحاسَبَة، لضمان التقدم المُستمر لتخفيض "المهام الخاصة" للموظفين الحكوميين ولسُلطة الدولة. وقد وُضعت قيود حصرية على المعاشات والسُلطة وامتيازات كِبار الموظفين لمَنع تشكيل طبقة مُتميزين.

لم تَكُن دولة العُمال التي أسستها ثورة 1917 البلشفية بيروقراطية ولا شمولية. على النقيض من ذلك، قبل أن يستأثر ستالين Stalin بالسلطة ويُبعد الجماهير، كانت أكثر دولة ديمقراطية وُجِدَت. إن المبادئ الأساسية لسُلطة السوفيت لم يخترعها ماركس أو لينين. فهي تأسست على التجربة الملموسة لكومونة باريس، وعمل لينين على التوسع فيها فيما بعد.

كان لينين العدو الدائم للبيروقراطية. كان دائماً يقول أن البروليتاريا لا تحتاج إلا إلى دولة "دستورية التي سوف تبدأ بالاضمحلال فوراً ولا تستطيع إلا أن تضمَحِل." إن دولة العُمال الحقيقية لا تشبه الوحش البيروقراطي الموجود اليوم، وحتى الدولة التي كانت موجودة أيام روسيا الستالينية أقل منهُ وحشية. لقد تم وضع الشروط الأساسية لديمقراطية العُمال في واحدٌ من أهم أعمال لينين: الدولة والثورة:

انتخابات ديمقراطية حُرة مع حق إعادة جميع الموظفين الرسميين.

يُمنع منح موظف رسمي مرتباً أعلى من مُرتب العامل الماهر.

لا يُسمَح بوجود جيش أو شُرطة مُتفرقة، عدى الشعب المُسلح.

تدريجياً، يجب أن يقوم الجميع بالمهام الإدارية بالتناوب. "كُلُ طباخ يجب أن يكون قادراً أن يُصبح رئساً للوزراء – حينما يكون كُلُ فرد 'بيروقراطي' بالتناوب، لا أحد يستطيع أن يكون بيروقراطياً."

كانت هذه هي الشروط التي وضعها لينين، ليس من أجل الاشتراكية أو الشيوعية المُكتَملة، وإنما من أجل المرحلة الأولى لدولة العُمال – مرحلة التحوّل من الرأسمالية إلى الإشتراكية.

إن نواب مجالس سُوفيتات العُمال والجنود المُنتخبين لم يتشكلوا من سياسيين مُحترفين وبيروقراطيين، وإنما تشكلوا من العُمال العاديين والفلاحين والجنود. لم يكُن جسماً غريباً أو سُلطة تقف فوق المجتمع، وإنما سُلطة ترتكز على المُبادرة المُباشرة للشعب من الأسفل. إن قوانينها لا تُشبه القوانين التي تسُنها سُلطة الدولة الرأسمالية. إنها نوع من السُلطة مُختَلفة كُلياً عن تلك الموجودة عموماً في الجمهوريات البرجوازية الديمقراطية البرلمانية من النوع الذي لا يزال سائداً في الدول المُتقدمة في أوروبا وأميركا. كانت هذه السُلطة من نفس نوع كومونة باريس في عام 1871م.

صحيح، في ظروف التخلف والفقر والأمية المُرعبة، لم تتمكن الطبقة العاملة الروسية الإحتفاظ بالسُلطة التي استولت عليها. لقد عانت الثورة من عملية الفساد البيروقراطي الذي أفضى إلى قيام الستالينية. وعلى النقيض من أكاذيب المؤرخين البُرجوازيين، لم تَكُن الستالينية نتاج البلشفية وإنما كانت عدوها اللدود. كانت علاقة ستالين بماركس ولينين شبيهة بعلاقة نابليون باليعقوبيين، أو علاقة البابا بالمسيحيين الأوائل.

إن الاتحاد السوفيتي المُبَكر لم يَكُون في الحقيقة دولة على الاطلاق بالمعنى المُعتاد الذي نعرفهُ، وإنما كان مُجرد التعبير المُنظم للسُلطة الثورية للشعب العامل. وبتعبير ماركس، كان "شبه دولة"، تلك الدولة التي صُممَت كي تضمحل في نهاية المطاف وتذوب في المجتمع، لتُمَهد الطريق للإدارة الجماعية للمجتمع من أجل مصلحة الجميع، دون قوة أو إكراه. ذلك، وذلك فقط هو المفهوم والتصوّر الماركسي لدولة العُمال.

الدَّولة والهُويَّة

د. حسن مدن

ليسَ موضوعُ الدَّولة ودورها بجديدٍ في الكتابات والمناقشات السّياسيَّة والفكريَّة العربيَّة، وثمَّة مؤلَّفاتٌ عديدةٌ تناولتْ هذه المسألةَ منْ أوجهٍ مختلفة، لمفكّرين وكتّابٍ عربٍ في المشرق والمغرب على حدٍ سواء، وحذَّرَ بعضُهم – مبكّرًا – من المآلات التي بلغناها اليومَ، بعدَ التَّحوُّلات في البلدان العربيَّة منذُ عام ٢٠١١، التي أعادتْ إبرازَ دورِ الدَّولة المركزيّ في وحدة كلّ بلدٍ عربيٍّ طالتْه التَّغييراتُ، بنسبةٍ من النَّسب. الحقُّ أنَّ هذه المسألةَ ليستْ جديدةً على الفكرِ السّياسيّ العربيّ، وفيها وحولها كتبَ مفكّرون وباحثون عربٌ الكثيرَ.

ودورُ الدَّولة حاسمٌ ومركزيٌّ في كلِّ المجتمعات، بما فيها تلكَ البلدانُ ذاتُ التَّقاليد الدّيمقراطيَّة العريقة في الغرب، حيثُ للمجتمع قوّةٌ متكافئةٌ معها، ولكنَّ هذا الدَّورَ يزدادُ أهميَّةً في أحوالِ بلدانٍ شبيهةٍ ببلداننا العربيَّة، في غياب مؤسساتِ المجتمع المدنيِّ الحديثة أو هشاشة بنيتها ودورها، واختراقِ البنى التَّقليديَّة المحافظة، كالعشيرة والقبيلة أو الطَّائفة، لبنيةِ الدَّولة، وفي بعض الحالات تماهيها معها.

ويمكنُ لدولة عربيَّة مهمَّة ومفصليَّة – هي مصرُ – أنْ تكونَ حالًا نموذجيَّةً لدراسة دورِ الدَّولة المحوريِّ لما للدَّولة المصريَّة منْ جذورٍ تاريخيَّة راسخة، تعودُ إلى آلاف السِّنين، وكانَ دورُها منطلقًا لدراساتٍ مهمَّة في الاقتصاد السِّياسيِّ حولَ ما عُرفَ بنمط الإنتاج الآسيويِّ الذي فرضَهُ وجودُ نهر النّيل الذي يمتدُّ في الصَّحراء بطول ألف كيلو متر تقريبًا، يفيضُ مرَّةً كلَّ سنة، ما اقتضى قيامَ شكلٍ مركزيٍّ للسَّيطرة على الفيضان، وتنظيم شقِّ الترع وتنقيتها وبناء السُّدود والجسور، لذا خلصَ الدّارسون إلى أنّه ليسَ غريبًا أنْ تكونَ مصرُ منْ أولى بلاد العالم التي كوَّنتْ وحدتَها السِّياسيَّةَ قبلَ فجرِ التّاريخ في حين أنَّ ألمانيا أو إيطاليا لمْ تحقّقا الوحدةَ إلاَ مع بدايات الثَّورة الصّناعيَّة.

ورغمَ ما شهدتْه مصرُ منْ غزوات، فإنَّ كلَّ منْ احتلّوها حافظوا على هذا النَّمط بوصفه الأفضلَ لتحقيق أكبرَ قدرٍ منْ الفائض. هذا ما فعله العربُ أيضًا بعد الحكمِ الإسلاميّ، ما كرَّس جهازَ الدَّولة في ضبط الأمور ومراقبة الأوضاع وتنظيم العمل، فضمَّ الجهازُ "الحكوميُّ" الآلافَ في تراتبٍ هرميٍّ محكم، ورغمَ ما شهدتْه مصرُ منْ تحديث، لمْ تستطعْ أنْ تضعفَ منْ سطوة التَّنظيم البيروقراطيّ ورتابته.

لكنْ ليسَ كلُّ الدّول العربيَّة على ذات الدَّرجة من الصّلابة التي هي عليها في مصرَ، فأتتْ تحوّلاتُ الأخيرة – بعد ما عرف ب "الرَّبيع العربيِّ" – في غمرة اصطدام الدَّولة في العالم العربيِّ بالبنى السَّابقة لها والتي ما زالتْ تحتفظُ بدرجة عالية من القوَّة والتَّماسك التي تجعلها فعّالةً ومناقضةً لها، وفي بعض الحالات بديلًا ممكنًا أو محتملًا عنها في المناطق التي لا تستطيعُ هذه الدّولةُ منْ حيثُ هي سلطةٌ مركزيَّةٌ أنْ تفرضَ نفوذَها، ما أفرزَ في بعض الحالات شيئًا من ازدواجيَّة السُّلطة أو تقاسمها، بحيثُ تبدو الدَّولةُ مضطرةً للتَّنازل عنْ بعض مهامِّها للبنى السّابقة لها، وتراعي عدمَ استفزازها أو استدراجها للمواجهة، رغمَ أنَّ هذه الصّورةَ المسالمةَ للعلاقة قدْ تنهارُ تحتَ ضغط تمادي نفوذ البنى التَّقليديَّة كالقبيلة أو العشيرة أو الطّائفة، وفي كلمات أخرى لمْ تكنْ بنيةُ الدَّولة قدْ استقرتْ تمامًا، وترسَّختْ واحتوتْ ما هو سابقٌ لها منْ تشكيلات وأوجه تنظيم، حينَ وجدتْ هذه الدَّولةُ غيرُ المكتملةِ نفسَها أمامَ تحدّيات تستهدفُ وجودَها ذاته.

وهذا النَّوعُ منَ التَّضاد يلفتُ نظرنا – من جهة أخرى – إلى مفارقة، فالحديثُ على النِّطاق العالميّ وتحتَ تأثيرات العولمة، يدورُ حولَ ضرورات تنشيط وتطوير وتفعيل مؤسساتِ المجتمع المدنيّ، وتزدادُ الدَّعوةُ للحدِّ منْ سطوة نفوذ الدَّولة لصالح دور أكبرَ للمجتمعات الأهليَّة ليس في مجال الاقتصاد وحدَه، منْ خلال الحديث الدّائم عنْ الخصخصة وتوسيع دور القطاع الخاصّ، وإنّما كذلك في مجالات السِّياسة والخدمة الاجتماعيَّة والنَّشاط الثَّقافيّ والفنيّ.

لكنَّنا – في مجتمعاتنا العربيَّة – ما برحنا في مرحلة نضطر فيها للمطالبة بدورٍ أكبرَ للدَّولة لضبط نزاعات المؤسّسات السّابقة لها، وللتّأكيد على أهميَّة بسط نفوذ الدولة بديلاً لنفوذ هذه المؤسسات التي لمْ تضعْ خطةً لتفكيك عوامل قوَّتها وتأثيرها؛ لأنَّ هذه البنى تخترقُ الدَّولةَ، وهذه الأخيرةُ تميلُ – بإرادتها الطّوعيَّة في حالات كثيرة– للتَّماثل، لا بلْ والتَّماهي مع هذه المؤسَّسات، فتكونُ الحصيلةُ الإخفاقَ مرَّتين: مرَّةً في العجز عنْ بسط نفوذ الدَّولة، ومرَّةً ثانيةً في جعل الدَّولة في بعض وجوه نشاطها امتدادًا لنفوذ المؤسَّسات السّابقة لها هروبًا من استحقاقات التَّحديث الحقيقيّ، وحفاظًا على مغانم النُّخبة الحاكمة التي لا تستقيمُ مع شروطِ الدَّولة المدنيَّة الحديثة.

تُظهرُ التَّحوّلاتُ الجاريةُ أنَّه لا يتمُّ – في حالات كثيرة – التَّفريقُ بعنايةٍ بين مؤسَّستين: النِّظام والدَّولة، وهذه الأخيرةُ هي منظومةٌ متكاملةٌ تشكَّلتْ عبرَ مسارٍ تاريخيٍّ يطولُ أو يقصرُ في تطوُّر البلد المعنيّ، معنيَّةً بحفظ النِّظام العامِّ وتقديم الخدمات الضَّروريَّة للمواطنين التي يمكنُ أنْ تبدأ بأمرٍ منْ قبيل تنظيم حركة المرور في الشّارع، بلوغًا إلى خدمات الصِّحة والتَّعليم والشُّؤون البلديَّة. يمكنُ لشكل أو طبيعة النِّظام السِّياسيِّ أنْ يتغيَّرَ بإرادة مواطني البلد المعنيّ، ولكنْ في كلِّ الأحوال يتعيَّنُ الحفاظُ على بقاء مؤسَّسات الدَّولة؛ لأنَّ انهيارَها يعني إشاعةَ الفوضى التَّامة في المجتمع، على نحو ما جرى ويجري في بلدانٍ عربيَّةٍ مختلفةٍ في السَّنوات الأخيرة.

من أسباب هذا الانفلات الذي نشهدُه أنَّ الدَّولةَ العربيَّةَ ذاتَها لمْ تُظهرْ ما هي مطالبةٌ به من عقلانيَّة، بمعنى أنْ تكونَ النّاظمَ لمكوّنات المجتمع وعناصره المختلفة، فلا يوجدُ في العالم كلِّه مجتمعٌ منْ لونٍ

واحد، أو من رأي واحد، أو من مكوّن اجتماعيٍّ – ثقافيٍّ – سياسيٍّ واحد، فالمجتمعاتُ قائمةٌ على التَّعدد والتَّنوُّع تبعًا لتعدُّد المصالح والأفكار والمنابت الاجتماعية، والمجتمعُ السَّويُّ هو ذاك الذي تتعايشُ فيه هذه المكوّناتُ المختلفةُ وفقَ قواعد التَّسامح والعيش المشترك، وليسَ سوى المؤسَّسات التَّمثيليَّة الدِّيمقراطيَّة وسيلةً لتأمين هذا التَّعايش وتلك الإدارة الرَّشيدة للتَّناقضات أو اختلاف المصالح، ففي هذه المؤسَّسات، من قبيل البرلمانات ذات الصَّلاحيَّة – لا الصُّوريَّة منها – والمجالس البلديَّة والنَّقابات والاتِّحادات الجماهيريَّة، يعملُ أصحابُ الآراء المختلفة ويتعلَّمون بالمراس والتَّدريب أهميَّةَ الوصول إلى التَّوافقات والمشتركات.

حينَ تميلُ الدَّولةُ لمحاباة هذه القوَّة أو تلك، وعزل هذه القوَّة أو تلك لأسباب براغماتيَّة، فإنَّها تضرُّ بالوسطيَّة المطلوبة منها التي تعني – فيما تعني– التَّوازنَ والعدالةَ في تقديم الخدمات الاجتماعيَّة الملقاة على عاتقها تجاهَ مواطنيها قاطبةً، الذين لا يصحُّ تقسيمهم؛ لأنَّ الأوطانَ ينبغي أنْ تتسَّعَ للجميع، الذين لهم حقٌّ على دولهم في أنْ تؤمِّنَ لهم الحياةَ الحرَّةَ الكريمةَ التي تتساوى فيها الفرصُ للجميع، وإذا ما اختلَّ هذا الدَّورُ الوسطيُّ للدَّولة تغلَّبت الهويّاتُ الفرعيَّةُ الجانبيَّةُ، واستفحلتْ وتخندقتْ حولَ نفسها باحثةً عنْ أمان وهميٍّ داخلَ صدفات هشَّة، فتتعمَّقَ الانقساماتُ المجتمعيَّةُ وتقومُ جدرانٌ العزلة بين الهويّات الفرعيّة، وتضعفُ القواسمُ المشتركةُ، وتتضاءلَ أهميَّةُ الهويَّة الوطنيَّة التي يفترضُ فيها أنْ تستوعبَ في ثناياها كافَّةَ الهويّاتِ الفرعيَّة لتجعلَ منها عاملَ إثراء، لا عاملَ فرقة.

ولفهم ما يجري اليومَ من استفحالٍ لدورِ الهويّاتِ الفرعيَّة وصخبِ شعاراتها وبرامجها في عدد منْ بلداننا العربيَّة علينا أنْ نفتِّشَ عن الخللِ المزمنِ الذي انتابَ أداءَ الدَّولة لدورها الوسطيِّ المتوازن، وميلِها للاعتماد على تحالفات طارئة أو ثابتة، وبحثِها عن الأمان في إطار ضيِّقٍ، فئويٍّ أو طائفيٍّ أو حزبيٍّ، وانغلاقِها عن المكوِّنات الأخرى في مجتمعاتها التي تتوطَّدُ لديها مشاعرُ التَّهميش والعُزلة، حتى تحينَ لحظةُ الأزمة لتكتشفَ الدَّولةُ ضيقَ القاعدة الاجتماعيَّة الملتفَّة حولَها بالقياس لما في المجتمع منْ رحابة وتنوُّع، فيغدو ما اعتبرَ دائمًا عاملَ قوَّةٍ ونُصرة عاملَ ضعف.

ونحنُ نتبصَّرُ في أحوال نظامنا السّياسيِّ العربيِّ، يتعيَّنُ علينا ألا ننظرَ إلى الدَّولة بصفتها شرًّا، وليستْ أيضًا خيرًا لا يأتيه الباطلُ منْ شماله أو يمينه، فالحاجةُ إلى إصلاح الدَّولة مُلحَّةٌ، لا بلْ لعلَّها مهمَّةٌ دائمةٌ، فحتّى لوْ أصلحتْ الدَّولةُ نفسَها في أمر تظلُّ أمورٌ أخرى بعيدةٌ عن الإصلاح، لذا لا يمكنُ الرُّكونُ إلى منجز هنا أو هناك حقَّقتْهُ الدَّولةُ بصفته نهاية المطاف، فمهمَّةُ المجتمع الفاعل إبداءُ كلِّ ما لديه منْ يقظة تجاهَ أداء الدَّولة بهدف التَّرشيد الدّائم له عبرَ وسائل العمل السِّياسيِّ المختلفة، وعبرَ توسيع نطاق الحرّيات العامَّة التي تتيحُ للمجتمع أنْ يمارسَ تأثيرَه لجعل الدَّولة أوسعَ تمثيلًا في التَّعبير عنْ مصالح النّاس، وأقربَ الى تحقيق العدالة الاجتماعية.

لكنَّ إصلاحَ الدَّولة ليس نفيَها، وهذا مربطُ الفرس في ظروفنا اليومَ خاصَّةً؛ لأنَّ نفيَ الدَّولة لنْ يؤديَ – والتجاربُ أمامَنا ماثلةٌ ساطعةٌ – إلّا إلى الارتداد للعصبيّات السّابقة لها منْ ملل وطوائف ومذاهبَ وقبائل، بما يعيدُنا إلى ما قبلَ قيام الدَّولة.

المتابعُ اليقظُ للتَّطورات الرّاهنة في غير بلد عربيٍّ، سيلاحظُ هذا السَّعيَ المحمومَ لإطلاق الغرائز المذهبيَّة الكامنة، والموروثة منْ تاريخ طويل مثقل بالصِّراعات التي لبست اللبوسَ الطّائفيَّ أو المذهبيَّ أو العرقيَّ والإثنيَّ، وتعملُ على تحفيز هذه العصبيّات ودفع أصحاب الملل للصِّراع فيما بينهم قوى داخليةً منْ مصلحتها استمرارُ وتأبيدُ الوضع الرّاهن، وقوى خارجيةً من صنّاع قرار ومراكز أبحاث وسلالات «استشراقيَّة» مُغرضة، تنوي إغراقَ هذه المنطقةَ في الفوضى والاقتتال الدّاخل، فالهوّياتُ يجري ترشيدُها بالخطاب العقلانيّ، ويجري دفعُها نحوَ التّطرُّف بخطاباتِ العنف اللفظيِّ وغير اللفظيِّ، فلا يعودُ بوسعها الإصغاءُ لصوت العقل الذي يرشدُها إلى المهالك التي تجرُّها عليها الأوهامُ التي يسوِّقُها مَنْ له مصلحةٌ في أنْ يظلَّ النّاسُ والمجتمعاتُ منقسمةً على نفسها.

اليسار بين النظرية والتعويم الايديولوجي

دأب بعض اليساريين في التنظير لحالة جديدة من التفكير في العمل الحزبي تقوم على وضع النظرية جانبا والانطلاق في العمل السياسي دونما مرشد عمل بمقولة تغير الظروف والأوضاع وموت النظرية كما يزعمون.
وهذه التنظيرات لم تأتِ من فراغ فقد تهيأت الفرصة لمثل هذا التفكير عبر مجموعة من التراجعات الفكرية والتحالفات اللامبدأية والتي على اساسها تم تحديد التصور اللاحق للعمل السياسي بدخول لاعبين جدد في الساحة السياسية وأقصد بذلك تيارات الإسلام السياسي. فالمتتبع لطريقة تفكير وتوجه هذه الجماعات يجد بأنه ليس لديها ما تقوله في الجانب الايديولوجي بعد أن استنفذت جميع الأطروحات والنظريات واستوت إلى لا شئ لتجد نفسها في ذيل القوى الدينية.

إنه نمط آخر من العدمية بمعطف جديد اسمه التعويم الايديولوجي والذي يحيل بموجبه صاحب هذا التفكير إلى ان يكون مع الشئ وضده في آن معا، أي مع اليسار وقلبه يهفوا لليمين، مع التقدم وضده، مع حقوق المرأة وحريتها وضد قانون يحميها من العسف والغبن والمهانة .... الخ وهذا النوع من التفكير يشيع بأدائه انعكاسات سلبية وخطيرة على جموع منتسبي هذا النهج لما له من آثار على المستوى الاجتماعي والسياسي وكذلك على مجمل الحركة السياسية بشكل عام .

ولهذا نعتقد بأن ما تمخض عن هذا التفكير من ارهاصات هو مزيد من الارتداد عن المبادئ والنكوص عنها مما ولد ضياعاً فكرياً وعدم وضوح في المنهج والرؤية والأهداف . فمن الواضح بأن مفهوم التعويم الايديولوجي انتهى بمروجيه إلى الخروج بمواقف لا تقدم أي شئ بقدر ما تحرمهم من الرؤية الواضحة والصحيحة للأمور الحيانية بل تدفعهم للغرق في إطروحات بالية تؤخر مسار عجلة التطور .

فكما إن كل خلفية فلسفية تظهر فهي أيضا تخفي مكنوناتها الحقيقية وهذه اشكالية على أصحاب هذا النهج مغادرتها ومراجعة محتواها وفحواها قبل الانغماس أكثر فأكثر باتجاه العدمية ، وسنجد بأن من تبنى هذا الفهم للعمل السياسي ناسبا الي نفسه اطروحات جديدة تتلخص في أن الحزب تتحدد هويته من خلال ما يطرح من برامج سياسية فقط دون الاعتبار لأية نظرية إنما بذلك يلغي الهوية اليسارية ويعوم المبادئ على حساب المصالح الضيقة والآنيّة .

يقدم أصحاب فكرة التعويم الايديولوجي الْيَوْمَ إغراء شديدا لمريديهم من خلال طرح هذا المفهوم ومرد هذا الاغراء هو توهم امكانية كسب جماهير ومنتسبين جدد للتنظيم وذلك عبر جذب مجاميع لا تمت للتنظيم بأى صلة أيديلوجية، مما يؤدى إلى خليط غير متجانس من الأعضاء

المحامي حميد الملا

يؤدي بالتنظيم في نهاية المطاف لصعوبة وضوح الرؤية في الكثير من المسائل السياسية والتنظيمية .

إن مثل هذا النهج يضعف المصداقية فى العمل السياسي ويؤخر حل القضايا ويجعل من العمل السياسي أقرب إلى والتنظيرات بدلاً من التركيز على الأساسيات والاهداف من أجل خلق مناخ مناسب لطرح الأفكار الداعية للتقدم بدلاً من التكرار الممل والتذبذب الذهني في قضايا أساسية نحتاج اليها في هذه المرحلة لزيادة وعي المواطنين بأهمية العمل السياسي المرن والمبدئي في ذات الوقت لحل القضايا المعقدة وليس الحذلقة والألغاز اللغوية والكلام الفضفاض الذي يضعف من مصداقيتنا وينسف من الأساس مشروعنا التقدمي في التأكيد على علمنة المجتمع والحق في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والمساواة الكاملة للمرأة لتأخذ دورها الريادي في المجتمع .

الأولى بمناصري هذا التفكير أن يغادروا حالة التذبذب الفكري والعمل على دعم كل مشروع يؤدي الى التقدم إلى الامام ويلجم قوى التخلف والطائفية والرجعية . وعليه يجب ان نعي بأن الأتباع والمروجين لهذا التفكير إنما يساهمون بتضليل أنفسهم وغيرهم بمقولات تساهم في تهافت الفكر التقدمي على حساب سيطرة وبسط ونمو الأفكار الغيبية والرجعية بحجة عدم صلاحية النظرية، وعلينا التصدي لمجمل هذه الأفكار ودحضها حتى لا تصبح اداة معرقلة لمسيرة التنوير على مختلف الصعد .

يعتقد أصحاب تلك الخطابات المشحونة المتذبذبة فكرياً، وهم واهمون، بأن خطابهاتهم متماسكة بينما هي في حقيقة الامر ليست كذلك، تى وإن بدت متماسكة في الشكل، بينما المحتوى فارغ تتلبسه الفوضى والغموض، خطاب يعتقد مروجيه بأنه حداثي وتقدمي بينما باطنه عدمي ينحو نحو الغلبة السياسية لاهداف شعبوية، والتجربة تؤكد أن الإرتهان للقوى الغالبة على الساحة السياسية وما ينتج عن كل ذلك من محاولة للتصالح الايديولوجي على حساب المبادئ والأفكار التقدمية يبعد أصحابها عن اليسار بكل تأكيد.

ومع ذلك فإن الرهان على تغيير مسار هذا التفكير يتطلب المراجعة المستمرة والوقوف على التطورات الحاصلة فى المجتمع والقوى الفاعلة فيه ومدى تزكية الواقع لمثل هذه الأفكار، وهذا رهان نأمل في قوى التغيير أن تجتازه بكل اقتدار من خلال الرؤية الواضحة ومراجعة المسار والوقوف بحزم أمام مثل هذا الهذيان المسمى التعويم الايديولوجي .

ولكي لا نضع فاصلاً مصطنعا بين الجانب الفكري والجانب الايديولوجي، ينبغي القول بإن التفاعلات الثقافية الحاصلة في مجتمعنا بظهور الحركات الدينية على صورة احزاب كان لها الأثر البالغ على ظهور مثل هذه الاطروحات لتغييب ما هو تقدمي وتنويري بمقولة التعويم الايديولوجي .وحتى لا تكون مثل هذه الأطروحات عائقا دون نمو الأفكار التحررية واليد التى تخنقها وتقضي عليها بحجة موائمة تلك الأفكار وما هو دارج وسائد في مجتمعنا يتعين فتح حوارات حول حاجة القوى التقدمية والوطنية لرد الاعتبار لثوابتها الفكرية وتحديد منطلقاتها النظرية التي تلائم هويتها.

نظرية الميزة التنافسية

يتميزاقتصاد السوق باحتدام المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية في مختلف قطاعات الإنتاج الصناعي والخدمي والتجارة. وهذا يتطلب من كل شركة في أي قطاع من هذه القطاعات، بأن تحافظ على وجودها في السوق، ويتم ذلك عبر الاستمرار في ربحيتها وتنامي حصتها في السوق وبأقل تكلفة ممكنة.

منصور حسين

أما إذا تقاعست الشركة عن الابداع وتطوير منتجاتها السلعية، اوالخدمية وعن المثابرة في توظيف كل ما هو جديد في التكنولوجيا والأفكار الخلاقة المبدعة والتسويق النشط، من اجل ان تخلق لنفسها ميزة تنافسية تؤدي الى تفضيل العملاء منتجاتها عن سائر منتجات المؤسسات المنافسة لها في السوق ، ومن أجل ضمان استمرار ربحيتها و بقاءها في الصدارة في المنافسة مع مثيلاتها من الشركات، وإذا لم يتم ذلك فإن المؤسسة ستجد نفسها في وقت ما خارج المنافسة ومن ثم خارج السوق، ومن ثم الافلاس.

لكن من واقع الممارسة في اقتصاد السوق، فإن هذه الميزة التنافسية سرعان ما يتم تقليدها من قبل المؤسسات المنافسة الأخرى. وهذا ما يستلزم من الشركة ان تخلق لها ميزة تنافسية لمدة أطول وأكثر استمرارية ((sustaining competitive advantage وعند حديثنا في مجال أدبيات الميزة التنافسية يبرز دورالمفكر والكاتب والخبيرمايكل بورتر (المحاضر في جامعة هاربر) صاحب نظرية الميزة التنافسية، التي ناقشها في كتابين، والتي تهدف إلى إيجاد «استراتيجية الميزة التنافسية»، حيث يشرح فيها رأيه، كيف يمكن لكل مؤسسة أن تخلق لها ميزة تنافسية خاصة بها تتميز بها عن غيرها من الشركات المنافسة لها في السوق، وتؤدي هذه الميزة لأن تكون منتجات هذه الشركة أكثر جاذبية وتفضيلاً من قبل العملاء، مما ينتج عنه زيادة في أرباحها واستمرار بقائها في صدارة المؤسسات المنافسة لها في السوق. ولتوضيح تلك الميزة التنافسية نقدم للقارئ بعض الأمثلة التوضيحية.

تاجر يتميز عن غيره من المنافسين في السوق بالمثابرة دائما في سرعة استيراد ملابس حديثة متميزة، متماشية مع آخر ما استجد من الموضات الحديثة الجذابة وتلبي اذواق العملاء.

مطعم يتميز بتقديم اطباق طعام محددة وبمذاق فريد وشهي بأسعارمعقولة، مقارنة بالمطاعم الأخرى المنافسة والمجاورة له في نفس المجمع.

يتميز أحد بنوك التجزئة الذي يتواجد مع عدد آخر من البنوك التجزئة في نفس الموقع و يمتلك مثل البنوك المنافسة له شبكة من الفروع في جميع المناطق من البلاد، وفي المجمعات ومزودة باجهزة الصراف الآلي، إلا أنه يتميز عنهم باجتذاب نسبة أعلى من الزبائن، بسبب تميزه باحتساب عمولات الخدمة وأسعار فائدة أقل على القروض والتسهيلات المصرفية الأخرى المصاحبة وسهولة اجراءت المعاملات المصرفية من قبل موظفين أكفاء.

تتميز إحدى وكالات بيع الأجهزة الكهربائية المنزلية بجودة خدمة الصيانة ما بعد البيع عن مثيلاتها المنافسة في السوق مما جعل الزبائن اكثر تفضيلا لمنتجاتها.

تتميز إحدى مؤسسات انتاج السيارت بميزة تنافسية أكثر تفضيلا عن مثيلاتها المنافسة في جودة سياراتها الأكثرجاذبية للعملاء وبيعاً في الأسواق المحلية والعالمية مثل شركة تويوتا.

لذلك فإن أي مؤسسة اقتصادية تريد أن تحتفظ لنفسها بميزة تنافسية، فلابد أن تتضافر عوامل داخل المؤسسة تتمثل في نوعية الموارد والقدرات الإدارية الخاصة بالشركة، التي بها تبني عليها الميزة التنافسية التي تؤثر في سهولة أو صعوبة تقليدها. فكلما كانت هذه الموارد يصعب نقلها ويصعب تقليدها، ما يؤدي إلى أن تستمر الميزة التنافسية لمدة أطول. فإن اعتماد الميزة التنافسية على العديد من الموارد والقدرات الخاصة بإدارة الشركة، يجعل من الصعب معرفة أسباب هذه الميزة التنافسية وكيفية تقليدها. اما التأثير الخاجي يتمثل في ان التغير في احتياجات العملاء، أوفي التغيرات في التطبيقات التكنولوجية أو الاقتصادية أو القانونية، كل هذه المتغيرات الخارجية التي ترصدها ادارة الشركة و تعمل على الاستجابة والتكيف معها، و العمل على توظيفها في خلق الميزة التنافسية للمؤسسة لأنها تتمتع بالقدرة السريعة في رد فعلها على التغيرات الخارجية. التاجر الذي يستورد التكنولوجيا الحديثة والمطلوبة في السوق أسرع من غيره، يستطيع خلق ميزة تنافسية له عن طريق سرعة رد فعله على التغيرفي التكنولوجيا واحتياجات السوق. من هنا تظهر أهمية قدرة المؤسسة على سرعة الاستجابة للمتغيرات الخارجية .

الميزة التنافسية التي تحققها المؤسسة قد تبقى لمدة قصيرة أو قد تبقى لمدة اطول. إذ ان المؤسسات المنافسة الأخرى سرعان ما تبادر الى تقليد تلك الميزة، ما يؤدي الى تلاشي تلك الميزة التنافسية. ونتيجة لذلك يستلزم من المؤسسة صاحبة الميزة التنافسية التي تم تقليدها، ان تعمد الى السعي الجاد لتبني ميزة تنافسية جديدة يكون تقليدها ليس سهلا. إذ يتطلب جهودا وقدرات في الموارد المالية والادارية، وتطبيقات تكنولجية حديثة، التي قد لا تكون متيسرة لكل شركة منافسة لها في السوق، وبذلك تتمكن الشركة من الاستمرارفي الميزة التنافسية لمدة اطول، ونجاحها في الاستمرار في الصدارة وتحقيق الأرباح.

أما عن واقع السوق المحلي فإن بعض المؤسسات التجارية والخدمية، تتفنن وتبرع في تضليل الزبائن وبيعهم بضائع معيوبة أو منتهية الصلاحية. إذ يعمد البعض الى تزوير الصلاحية. وبعض المؤسسات تتبارى في قدرتها على فرض مبالغ فيها مقابل اعمال الصيانة. كذلك المماطلة و تدني المستوى في تقديم الخدمة ما بعد البيع المتوقعة، وسببه الرئيسي هو الجشع والجهل بأدبيات المنافسة والتميز. أما السبب الآخر هو عدم وجود قانون حماية المستهلك التي تحمي مصالح المستهلكين وتجبر المؤسسات أن ترقى وتتطور في أساليب نشاطها الاقتصادي وتتميز في أداءها لجذب العملاء في بيئة تنافسية حرة ومنضبطة، تقوم على ارضاء الزبون، وعلى روح المبادرة والمغامرة المحسوبة، والذي بدوره يسهم في الإزدهار الاقتصادي بشكل عام.

عما ترتكبه مارينا إبراموفيتش!

زهراء المنصور

في الصورة التي ضمت مجموعة شبابية في مقام ديني، علّقت إحدى الحاضرات ضاحكة: "ومن هذا الـ(.....) المتصدر للصورة بينكم؟" في إشارة لفظية لاختلاف عرق الشخص المعني عن البقية، وإشارة ضمنية أخرى لندرة أن يكون هذا العرق منتمياً لطائفة دينية ينتمي إليها بقية المجموعة. هل التفاصيل تبدو معقدة للقارئ؟ ربما! لكنها ليست كذلك لمن اعتاد أن يكون التصنيف والتمييز – ليس بالضرورة بمعناه السلبي – جزءاً مرتكباً ببساطة في حياته اليومية، تحديداً في الجزء الذي ندّعي فيه التعامل بـ"تحضر" مع من نخالفهم شكلاً/ عرقاً/ سلوكاً.

قد نجمع كل مخزون الإيمان بالمساواة بين البشر، والحقوق التي يجب تكون، واحترام الزمالة الإنسانية في هذه الحياة – إن صح التعبير – في ندوة أو محاضرة، أو فيما يخص المسئولية الاجتماعية أحياناً، لكن كل هذا التراكم تذره الرياح في أقرب موقف نتعرض له بشكل شخصي: أن نعمل بكل فخر على نبذ ما نتشدق به للعامة، على اعتبار أن هذا ما نؤمن به حقاً، لكن ليس في الحدود التي تلامس مكتسباتنا التي لم نتعب فيها ولم تكن يوماً ضمن خيارات عيشنا.

نحن – في الواقع – نستخرج هذا التوحش الساكن في مأمن مرتدياً أفضل أغلفة الموضة؛ من زركشة مدنية تؤمن في منبر ما بحقوق غيرها، ومع أن المحرك غالباً يكون ملامسة حدودنا، لكن هذا ليس ضرورياً وحتمياً على الإطلاق. إن الجميع قادرون على ارتكاب أفعال شنيعة؛ إذا تهذبوا بفعل التربية والتعليم والسلوك المجتمعي والقوانين التي تدين أفعالاً بذاتها تمس حقوق الآخر.

لكن لو سنحت الفرصة أن تقوم بالأذى، بدون أن تجرّم أو ينالك أي عقاب قانوني أو مجتمعي، كيف يمكن أن تظهر عن وحشك الكامن في روحك، وربما مضى وقت طويل وهو ينتظر فرصته للتعبير؟

في السبعينات قامت الممثلة الصربية ماربنا إبراموفيتش، التي تشتغل في جل أعمالها حول العلاقة بين الأداء –أداء الجسد تحديداً – والجمهور، وحدود التعامل مع الجسد وإمكانيات العقل، بعرض أدائي أسمته "الإيقاع رقم صفر"، ينص على أن تقف لمدة ست ساعات متواصلة بلا حراك، وتتيح للجمهور الحرية المطلقة لفعل ما يريدون بها دون أن يجرَّموا أو يحاسَبوا من قبل أحد، رغبةً منها في استكشاف حدود قدرتها الجسدية وحدود خيال العامة، وهذا نابع من خضوع هذا العرض لشكل فني متفق عليه مسبقاً.. وماذا أيضاً؟ كان بجانب إبراموفيتش طاولة تحمل العديد من سكاكين، مسدس بطلقة حقيقية واحدة، أدوات حادة، ريش، ورود، وأدوات أخرى أريد لها اختبار كيفية استعمالها على جسدها المتصلب أمام الجمهور الحاضر..

وفي حين أنها قامت بهذه التجربة التفاعلية رغبة منها في رصد أفعال الجمهور، وتوثيقها، عبر كاميرات لا تلاحظ من قبلهم، لكي يتم التصرف على ما يرغب كل فرد دون تدخل أي وازع من أي نوع؛ أي لا رقابة ولا

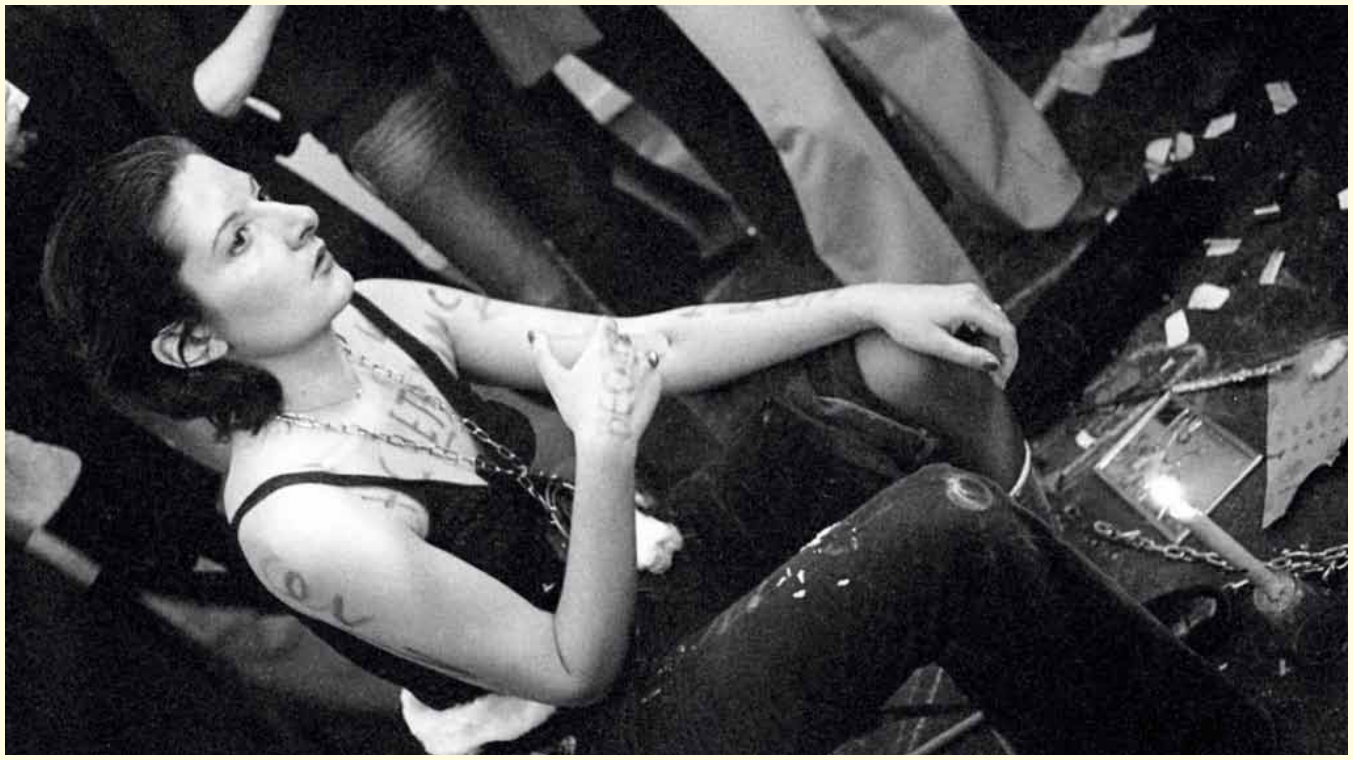

عقاب، دون أن يعي شراكته في العرض الذي دخل فيه بصفة المتفرج، والتي تظهر نتيجته لاحقاً، تماماً كما قامت في تجربتها الشهيرة بالتحديق في أعين غرباء بالقدر المستطاع، حيث النظر إلى "نافذة روح أخرى"، وهي تجربة على مسافة أبعد من التوحش الذي نهذبه ونعنيه، لكنها ذات تماس باعتبار أن النماذج التي تتعرض لها ماريا غير مختارة وغير معدة مسبقاً، فيمكن أن تتواصل تشابكاً بالأيادي والأعين مع شخص قذر/ نظيف/ أبيض/ أسود/ عدو/ أو حبيب، تماماً كما فعل حبيبها السابق حين خضع لتجربة التحديق مثل غيره ومضى.

وما حدث مع "الإيقاع صفر" كان مهذباً في البداية بحكم الاعتياد، لكن ما إن تأكد المتلقون أن غبراموفيتش لن تحرك ساكناً مهما فعلوا.. فعلوا! بدأت المسألة بقبلات للشابة، ولمس جسدها غريزياً. ولما تيقنوا أنها ستبقى في حال السكون، صاروا يتبارون في استخدام الأدوات الموجودة، والتي مُنحت لهم بشكل اختياري لاستخدامها من عدمه، وبالشكل الذي يرونه.

فقاموا بشكل جماعي غير مخطط له، بإخلاء الطاولة من الأدوات التي صفت عليها، ليضعوا ماريا عليها، ويجربوا الأدوات على جسدها! فصارت السلاسل قيداً يشدها للطاولة، والأدوات الحادة تتوزع على جسدها بفعل الحضور. الأكثر من هذا أن قام بعضهم بلعق الدماء الناتجة عن جروحها، وهو ما وصف بالعنف الصادم، والذي صُنّف بأنه من التجارب النفسية المروعة للكشف عن الشر الكامن فينا بدون إرادة واضحة منا. لذا، لما انتهى وقت العرض، وآن للممثلة الصربية أن تغادر قاعة العرض، أدرك الحضور أنها تتحرك مثلهم وبدون أن تبدي أية نية لمواجهتهم فيما فعلوه.. فروا سريعاً من أمامها!!

لم يبدُ أن أي اتفاق قد أُبرم بين الجمهور وبعضهم، حول أذيتهم لمارينا، لكنهم بفعل اللا وعي الجمعي أدركوا أن فرصتهم لإظهار الكامن السيء داخلهم قد حانت، وقد لا يكررها الزمن.

ويبدو أنهم ليسوا وحيدين في دائرة التوحش والتمييز الذي يطالنا في كل نواحي الحياة، فقط متى ما سنحت لنا الفرصة لكشفه.. سنفعل.

في هامش آخر، كانت العلاقة بينهما متوائمة، حتى وجد في نفسه الجرأة أن يسألها ما يحدد وجهته معها: حضرتك مدموزيل والا ماما؟ استنكرت أن يتحول هذا الود إلى ما جعله "يتوهم" أن يجمعهما بيت واحد، وردت بما يتناسب مع ضوابط الزمالة الرسمية! لما سألت عن السبب، كررت ما قالته "نور" في فيلم " تيتو" التي تبذل من حياتها لرعاية أطفال الشوارع إيماناً في إعطائهم فرصة للمساواة مع غيرهم، وحقهم الأصيل في الحياة، بينما رفضت الارتباط بحبيبها رجل الأعمال الذي اكتشفت أنه ربيب شوارع ولا ينتمي لعائلة كبيرة كما ظنت، وقالت في تبريرها المقتضب: "نعطف عليهم، لكن لا نتزوجهم"*.

*فيلم مصري، إنتاج سنة 2004، من بطولة: أحمد السقا، وحنان ترك، ومن تأليف وإخراج: طارق العريان.

إنهـــم يهـــــزون الأرض

قصة قصيرة: عبدالله خليفة

في تلك العشش التي نبتتْ في السبخة، في حوار البحر مع اليابسة، في ذلك الخوص المشتعل في القيظ، وجدَ نفسَهُ يخرجُ من بطن أمه الأرض وهو يرقص! عارياً في المياه يستعيدُ رحلة العبيد المسلسلين في السفن، يمسكُ أداته الموسيقية ويعزف، في كل الدروب، في يقظة الخلايا، بجسمه القصير، وبوجهه الأسمر وعينيه النفاذتين كأنه فهدٌ يطالعُ الأشياءَ والبشر، يغرز حربتَهُ في التراب والورق وخرائط الأرواح. في زنزانته في وسط الـ jail كما يردد السجناء يشعلُ النورَ في ظلمة الجزيرة، ويكتبُ في دفاتره التي لا تنتهي، ويحدقُ في الكتب الأجنبية، يستلُ حروفاً وكلمات، يترجمُها، يعربُها، يُحضرُ عالماً من الفرح والأنين والغناء والهمس وانفجارات الموسيقى، بين بحرٍ من القتلة واللصوص.

حين وُلد هناك في العشش على موج الطبول والطارات، حيث النعل تجثمُ فيما وراء الأقدام العارية والرقص الجماعي الذي يدورُ حول صارية، حول ثلة تضربُ الجلودَ بقوة، لتهز الأرض، تدورُ حول صارية السفينة التي تاهتْ في البحار، وترنحتْ على جرف جزرٍ يابسةٍ جرداء، يرقصون، نساءً ورجالاً، يفرحون، يتجمعون، يأتون من كل مخزنٍ غارقٍ تحت الأرض، ومن الحفر، ومن الموانئ التي سلختْ ظهورَهم ببضائعها وشمسها، ويطلقون الأرواحَ المحبوسة فتصيرُ وردة أو تصيرُ سكيناً تغوصُ في صدرِ ما، أو تصيرُ نشوة في كوخ يضجُ بعدها طفلٌ بصراخ الولادة، أوَ تصيرُ لحناً يبتكرُ المشاعر.

كان عليه أن يرى هذا العالمَ يغرق، الأكواخُ تحترقُ، والطبولُ تُدفنُ في بيوت حجرية تائهة، والمغنون والراقصون يتوارون وراء الذاكرة، ومجيدٌ يفقدُ أباه، يرحلُ ذلك الكائن الغامض الذي لم يره كثيراً، تبخر وترك شبحاً يحوم على أيامه، ونزلتْ المرأة للعيش، أمهُ المصنوعة من الحجر والرهافة والضنى، مشتْ للمكاتب والمدارس تنتزعُ اللقمة، وهو يغادرُ المدرسة ليلتحق بالمعمل، من الورقِ للزيت والدخان، ومن الحلمِ للهوان، ومن مستنقعات النفط تَصعدُ نجمة.

وفي سيارةِ الشركةِ الطويلة، وامتدادها الثعباني السائر نحو البرية، هذا الثعبانُ الذي يبلعُهُم كلَ يوم، ليقذفهم في الصحراء، يُخرجون ذلك الساحرَ من بطن الأرض ليضعونهُ في البراميل والأنابيب، كان يعزفُ، العمالُ الذين تَهدهدُهم سيارة (سالم الخطر) وتتقلبُ بهم، وينعسون، يوقظُهم مجيد بصراخه وعزفه وضحكاته. كانوا ينتزعون الساحرَ الأسودَ الذي لعبَ في الأعماقِ ويحيلونه إلى أسماك صغيرة في أيديهم.

أمهُ الصامتة، الهادئة، تترنمُ بالفارسية والعربية، صنعتْ أولاداً انغمروا في العيش الصعب، لا أحد يسمع ما تهمسُ به، لا تغضبُ من رفاقه الذين يتدفقون على بيته، يجثمون ليتكلموا كثيراً، هو ينتزعُ منها تلك الأغاني التي ضاعتْ في البراري والجبال والسفن الغارقة، وحملها المهاجرون إلى اصقاع البحر النائية، يدونها، يحركُ موسيقاها الداخلية، ويجلبُ المعاجم، هذا

الفارسي العربي العالمي، هذا الأسودُ القحميُّ المضيء ، يدسُ رأسَهُ الصغير في جبال الكلمات، وسيجارته لا تفارقه، Lucky strike الأمريكية الحمراء، عدوة الاضرابات والصدر، يصنعُ الشاي الأحمرَ المميز، ويرى نفسَهُ يصعد ، يصيرُ بتهوفن آخر في الشرق، العازفون حوله، وهو يصعدُ المسرح، الخشبة عالية، وهو يمسكُ عصا المايسترو ويحركُ العالمَ والبشرَ بموسيقاه. في باحةِ السجنِ يجلسُ قربَ الزنزانة لم يبقْ معه سوى قطه، المدلل، يعطيه من الأكل أكثر مما يأكل، قط كسول، ينام أغلب الوقت، لا يصيد حتى صرصاراً، وموتهُ كان فجيعة، ومجيد طوال الوقت يعزف، سبورتهُ في عمق الزنزانة، شهدتْ أجيالاً من المتعلمين للنوتة، رؤوسٌ من الصخور، ماعزٌ بريٌّ يهجمُ على الحشائش الغضة ، وحين يخرجون ينسون ، ينغمرون في حقول الجرجير والحفاظات، وهو يُعلمُ ، يدقُ الأرضَ بقدميه ، يُصّدعُ رؤوسَ السجناء ، وخاصة جار الزنزانة أبوسعيد اليماني القاتل ، ملك الفجل والليمون والطماطم في السجن، الذي يعود متعباً ويريد أن ينام ، لينهض باكراً يقطعُ بمنجلهِ رؤوسَ البصل والقطط ، فينهضُ كلَ لحظة صارخاً على مجيد: (دعنا ننام!)، الليلُ في أولهِ وهو يحفرُ في الكتب الأجنبية القادمة من وراء الأسلاك والمياه ، اشترتها أمهُ من المكتبةِ القريبة من الحي ، وجاءتْ لمكتب السجن، وتغلغلتْ بين غابةٍ وحشية من السواعد والأنصال والعيون، خيوط قلبها تتوجه للفتى الذي حلمتْ أن يتزوج، وترى عياله، وها هو في السجن المؤبد، أو اشتراها أخوه، ثمة خيوط ملتهبة تشده لما وراء البحر، وكل سنة نسخة من السنة الأخرى، كربونٌ بشعٌ مشع، نفس الوجبات الحامضة، نفس السجناء المعتوهين، النفوس الطيبة التي كان يتخيلها مع غوركي في تشرده، ليست هي، ليس كما كتبَ هو، إنها مخيفة، متعبة، مُدمَّرة ومُدمِّرة، كل سنة تحومُ عليه وتحاككهُ وتسخرُ منه وتتعلمُ وتراه في صمته الكثيف، في سيرهِ نحو محطة الطاقة الصغيرة، في إشعاله للنور، حين يمرض تُصابُ الجزيرة بالعتمة التامة، ويأتي إليه العريف، لينهض قبل أن تلتهمَ الحوتة الجزيرة العمياء في البحر.

مرات قليلة ينفجر، تلك الأرض المتفحمة، ذلك الجبل الصغير، يطلقُ صرخاته ومعزوفاته الهادرة، يحركُ يديه ويَخرجُ المايسترو من بدلةِ السجن المهترئة، التي فقدتْ لونها في ما قبل تاريخ الألم، ويتراءى حوله حشدٌ من العازفين، واللحنُ يهدرُ ويرتخي وينامُ وينقضُ على بقع الظلام ويصرخُ في الأنام، فيرى السجناءُ موجَ البحر يتحرك وتَمشي الجبالُ الصغيرة نحو الحرية، وتهرولُ ضفافُ الحلم القريبة من مصائدهم وجراحهم إلى النساء والشوارع والبيوت

. قليلٌ من الكوابيس تطارده، الكابوسُ المستمر، جثومهُ في جوف السمكة الكبيرة العفنة، التي تبدو أنها لا تمضي، متكلسة في المياه العميقة، وتفرز عليه أحماضها، وصديدها وماء نارها، وهو يزحف في الظلام نحو سيارة الضابط الأجنبي، يضعُ قنبلتَه، لتصعد السيارة في اليوم التالي إلى الطابق الثاني من العمارة تنزلُ الملابسَ المعلقة والحديد، الشابُ الغامضُ المجنون والغريب العازف، العامل الساحر، لم يظنْ أحدٌ إنه يفعل شيئاً، لكن العيون تسللت إلى مخدعه، ينهضُ في عمق الليل وهو مغسولٌ بالعرق والقيود تطبقُ على رقبته. ويرى الأمهات اللواتي تعذبن يمسحن ماءه.

السنواتُ تمرُ وهو الذي كان يجرجرُ سلاسلَهُ في الجزيرة تعبَ منهُ الحديدُ وغادرهُ، ولم يرْ أمَهُ وهي تموتُ في المستشفى نازفة آخر أمعاءها، تلك المرأة الكستناء، بائعة الحلوى للأطفال في الحي، بعباءتها الجاثمة على البساط، في الشارع، المشعة، التي تواصلتْ معه طوال خمسة وعشرين عاماً تركتهُ أخيراً، رحلتْ، وهو يصرخ عند الأسلاك الصدئة، والعالم نائم، العالم كله تركه، لكن السجناء جاءوا إليه في عمق الظلام والصمت. يهزُ الأرضَ بقدمه، تعبَ الزمانُ منه والوحوشُ التي أكلتْ من جسمه يئست، وغادرتْ قوقعته الضاجة بالأنين والحنين والأصداء المخيفة، والأوراقُ تعبرُ الحدود، تسكنُ في مدينة السين والتماثيل، يظهر مايسترو هناك، يتطلع إلى ورق أصفر ممزق قادم من جزيرة صغيرة بحجم نملة في الخليج، يحدقُ فيه بأعجاب ويحركُ عصاه ليحرك الأرض ويهزُ طبقات الصمت.

لا شيء يبقى ، لا شيء يزول ، ومجيد راقدٌ ينزفُ رئته من التبغ والموسيقى ، حوله صبية، وزوجة، وأصدقاء كثيرون، يحملُ جزيرته الشبحية الدامية معه كما يحمل النوتات والدفاتر الكثيرة التي كتبها، وما تزال قدماه الشيطانيتان تدقان الأرض بتوتر.

ظل على السماء

نص: مهدي سلمان

عندما يجدون لهم نجمةً في القصيِّ من الخوفِ
لن يشعلوا تحتها نارهم.
هي حربٌ إذن، هي حربٌ تجيء وتذهبُ
لكنها كهفنا،
هي ظل الذي لا يرى وجهه
هي قصتنا حين ننفض عنا الغبارَ
ونحنُ الذين نجيء مع الحرب،
نحن الذين نودّعها وهي تحملُ أعمارنا
سيعودون من حربهم متعبين
وسيبنون من طين أسمائهم كلّ هذا الخرابْ
وسيمشون في حسرةٍ نحو صوت الغراب
سيلوكون أوجاعهم، ويقولون: ما بالنا؟
ولماذا انتظرنا إذن، كلّ هذي السنين؟
وسيفترشون الصدى، والصدى، والطنين
ولن يجدوا في الخرافةِ ما يأكلون
سيجوعون ثم سيعرون، ثم سينسون
ثم سيلقون أعينهم في مهبّ السراب.
عندما لن يعودوا من الحربِ
أو عندما يرجعون من الحرب
أو عندما يصفون السماء التي
ستُرى،
بعد هذا الدمار.

هي حربنا،
سنضيع فيها مثلما شئنا
على غيم ننقُّل أرجُلاً
تعبت منَّ الحذرِ الذي في الطين
فلنصطفَّ فيها،
حربنا

خضنا متاهتها، ومزّقنا بها أجسادَنا
هي حربنا، نأتي إليها حين تخذلنا الحياة
وحين يبني ماضياً ماضٍ على أعمارِنا

لم نكترث بدم القصائد وهي تسفحه
جزافاً في الصدى، ليَمُت إذن من شاء
ها هي حربنا تحثو على رأس السماء تُرابها
الكحلي
ها نحنُ انغرسنا في الجراح رصاصةً
وبصيحةٍ أخرى خرجنا، لاَ جهاتَ لما نسير إليه

نمضي للنهاية، واثقين من الهزيمةِ
حربنا نصرٌ علينا، للملوكِ غنائمٌ ولنا الدمُ القاني
وللقتلى الجنازات المهيبة، للأئمةِ كذبة الصلوات
للتاريخ موتٌ ناقصٌ لم يأتِ بعدُ
لنا الدمُ القاني، لنا صرخاتنا تهوي علينا: (حربنا..
هي حربنا).

****

كائناً من تكون، يا الدخان الذي
يتفجر في لامعات العيون
يا الدخان الذي ينحني
حاضناً كل شيء
ومنتبذاً كل شيء
ومستغرقاً في الظنون
كائناً من تكون
سأسير وراءك
قدني إلى مبتداي
إلى منتهاي
إلى غفلةٍ عن وجودي
إلى نغمةٍ عُزفت في اهتزاز الشكوك
نمت فيه حتى امتلاء السكون.

«أريامهر نامه»

الرواية التي كُتبت بالأيدي والأقدام!

يذكر روي بيتر كلارك، في كتابه «أدوات الكتابة: ٥٠ استراتيجية ضرورية لكل كاتب»، أن «أفضل الكُتّاب لا يكتبون فقط بأيديهم ورؤوسهم وقلوبهم، وإنما بأقدامهم»، بمعنى أن الكتّاب الجيدين لا يجلسون في مكاتبهم ويتخيلون عالم شخصياتهم ومخططها العام لرواياتهم، بل يتركون مكاتبهم ليبحثوا عن مادة رواياتهم في الواقع وعلى الأرض وبين الناس. ورواية «أريامهر نامه» (دار الفارابي، ٢٠١٧) واحدة من هذه الروايات التي لم تكتب باليد والرأس والقلب فقط، بل كتبها عقيل الموسوي بأقدامه وهو يجوب إيران طولاً بعرض، وهو ينقّب، طوال خمس سنوات، في تاريخها ويستكشف جغرافيتها؛ من أجل أن يكوّن مادة هذه الرواية لبنة لبنة. إنها الرواية الأولى لعقيل، لكنها تقدّم لنا أكثر من دليل على تميزها ونضجها، وعلى أنها فاتحة لسلسلة من روايات عقيل التي ستكون، لا محالة، أكثر تميّزاً ونضجاً.

د.نادر كاظم

كل من سيقرأ رواية «أريامهر نامه» سيجدها رواية آسرة، وثرية، وتقتحم عالما غير مألوف في الروايات العربية، عالم إيران بكل تعقيده التاريخي والجغرافي والسياسي والديني والقومي.

تبدأ الرواية مع أحداث "الربيع العربي"، وتحديداً في يناير 2011، حيث يطالعنا شاب عربي يعيش في جزيرة متخيّلة يسميها جزيرة الأولون، وتتشابك حياته مع تداعيات هذا الربيع، إلا أنه يفصح لنا، منذ الفقرة الأولى من الرواية وهو يتابع خبر انتحار علي رضا بهلوي (الابن الأصغر لشاه إيران الأخير، والذي انتحر في 4 يناير 2011)، أنه بصدد كتابة سيرة الشاه محمد رضا بهلوي (الشاهنشاه الذي منح الرواية اسمها حين لقّب نفسه بـ"أريامهر" أي نور الآريين)، فلا يجد من طريقة للشروع في الكتابة إلا عبر التراسل بالإيميل مع عميدة الأسرة البهلوية: فرح ديبا بهلوي (الشهبانو).

لن يتضّح لنا، لأول وهلة، الغرض الذي من أجله حوّل هذا الشاب العربي اهتمامه من "الربيع العربي" إلى إيران، وسيرة الشاه محمد رضا بهلوي، ومن ورائه تاريخ الأسرة البهلوية والدولة البهلوية، ثم تطوّف بنا الرواية تطوافاً واسعاً في التاريخ الفارسي ودوله. ويبدو الشاب العربي كما لو كان مدفوعاً دفعاً بمهمة قومية سامية لإعادة تكوين هذا التاريخ حيث نراه يذهب بعيداً في الحفر عميقاً في طبقات تاريخ إيران المتطاول منذ الإخمينيين والساسانيين إلى المغول إلى الصفويين إلى القاجاريين إلى الدولة البهلوية. إنها مهمة قومية يقوم بها الإيرانيون، ولكن لماذا يكرّس شاب عربي يمتلك كل تطلعات الشباب العربي التي أعلنت عن نفسها في ميادين البلدان العربية التي مرّ بها "الربيع العربي"؟

لا يحدثنا الراوي، صراحة، عن السر وراء هذا الانتقال، إلا أن المراسلات المتبادلة بينه وبين فرح ديبا تكشف عن ضرب من ضروب "بلاغة المقموعين" التي تتوسّل بالتمثيل والإيماء والتورية وقول شيء ويُقصد منه شيء آخر. هل يريد الشاب العربي أن يكتب سيرة الدولة العربية وانتكاساتها، إلا أنه يذهب، بضرب من "بلاغة المقموعين"، إلى كتابة سيرة الشاه والدولة الإيرانية؟ هل يريد هذا الشاب العربي أن يقنعنا بأن التشابه بين التاريخين، العربي والفارسي، تشابه كبير إلى درجة أنه يمكن أن تغني كتابة سيرة الواحد منهما عن الأخرى؟ هل يريد أن يقنعنا بأن "ربيعنا العربي" لم يكن سوى ضرب من العود الأبدي الذي رأيناه في سيرة "الربيع الإيراني" قصير العمر إبان صعود نجم محمد مصدق مع مطلع خمسينات القرن العشرين، ثم الخريف الذي انتهى إليه مع الانقلاب على تجربة مصدّق وتحطم آمال الإيرانيين؟ هل يريد أن يقول إننا أمام إقليم يتشابك تاريخه وتتشابه أوضاعه من حيث الحضور الطاغي لرجال الدين، والفشل المزمن للدولة المدنية، والثروات النفطية والغازية الضخمة التي جعلت هذا الإقليم مطمع الدول الكبرى؟

لن نجد جواباً مباشراً في الرواية، وعلينا أن نكتشف الجواب في تضاعيف الرواية، وبين طبقات الأزمنة التي تشكّل حبكتها، حيث يتداخل في الرواية ثلاثة أزمنة سردية، زمن أول خاطف ينبعث من صميم أحداث "الربيع العربي"، حيث يتابع شاب عربي عاشق للتاريخ قصة الشاهنشاه الإيراني المهووس بتاريخ بلاده، ويسلط العربي اهتمامه على حركات إيران الوطنية المقاومة لخطط الغرب للهيمنة على السياسة والنفط، وكذلك حركاتها الإسلامية المقاومة لدولة الشاه العلمانية، ويُسقط كل ذلك على ما يجري في ثورات "الربيع العربي". ويجري كل ذلك عبر التراسل مع فرح بهلوي آخر إمبراطورة إيرانية.

وفي الزمن الثاني، يتصدر شاه إيران وحياته مشهد الأحداث بدءا من زواجاته المتكررة بحثا عن ولي العهد ووارث العرش، ووصولا إلى هوسه بالمجد الإيراني القديم وإصراره الغريب على استعادة أمجاد الآريين قبل الإسلام، الأخمينيين والساسانيين، وهو الهوس الذي بلغ أوجهه في تتويج نفسه ملكاً أسطورياً بلقب "أريامهر". وهذا هو محور الزمن الثالث في الرواية.

تتضافر هذه الأزمنة الثلاثة في صنع حبكة الرواية عبر انتقالات السرد السلسة بين أحداث "الربيع العربي" وحكاية شاه إيران وتاريخ النور الآري. كما إن الرواية تحفر عميقا، وعلى طريقة دان براون، في رموز الدولة البهلوية المستعرضة في الدرع البهلوي، وعلمها، ونشيدها الإمبراطوري، والتي تستوحي جميعها إرث إيران ما قبل الإسلام، والذي يحمل في طيّاته فخراً بالديانة الزرادشتية القديمة، الأمر الذي يخلق حساسية مع المؤسسة الدينية المحافظة. وتأخذ الرواية بعداً جديداً بالتقاء الشاب العربي بفرح ديبا بهلوي في باريس، حيث تنفتح ملفات حساسة، بعضها قديم مثل الحركة الشعوبية، والتشيع الإيراني، والآخر حديث مثل الانقلاب على مصدق، والماسونية الإيرانية، وصفقات شركات النفط المشبوهة.

واحة الفكر

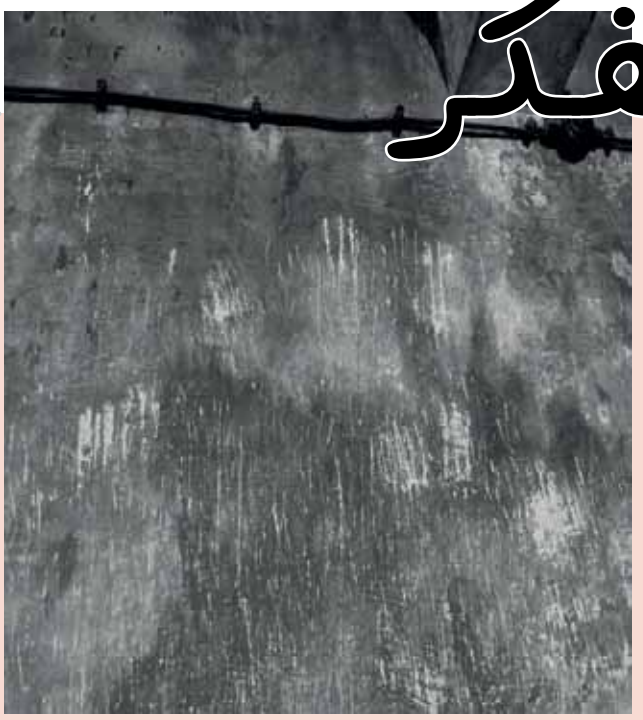

ابداعات

ترجمة وإعداد : هشام عقيل

في وقت مجهول، في مكان مجهول

بما إن حمل الذرات تحملها للأسفل،
تتساقطُ رأسياً في الفراغ،
في اوقاتٍ مجهولة، في اماكن مجهولة،
يحدث في مسارها شيئاً،
يمكنك تسميته: انحرافاً بسيطاً.
لكن دونه .. دون هذا الانحراف ،
ستسقط كل منها،
مثل زخات المطر، في الفراغ الفراغي:
لا تضاربات لا اصدامات بينها
بذلك لن تخلق الطبيعة شيئاً سوى العدم ..

(لوكريتيوس، في طبيعة الأشياء، القرن الواحد ما قبل الميلاد)

على نهج ديموقريطوس

كلا! كلمات أبيقور ليست فارغة؛
إنها تخمينات عبقرية ومرشدة للعلوم
.. لا للاهوت

(فلاديمير لينين، في دفاتره الفلسفية معلقاً على عبارة هيغل: "الروح بالنسبة إلى أبيقور هي عبارة عن تجميع "معين" للذرات(...) إنها مجرد كلمات فارغة"، 1915)

مجرد .. تخمينات

هناك عدد لا متناهٍ من العوالم المتشكلة بأحجام مختلفة: بعضها أضخم وأكبر من عالمنا، وبعضها الآخر تخلو من الشمس أو القمر، ولآخريات شموساً وأقماراً أكبر من شمسنا وقمرنا. هناك أيضاً بعض العوالم لها شموس واقمار متعددة وليست واحدة كما الحال في عالمنا. العوالم كائنة بمسافات مختلفة عن بعضها البعض، ففي مكان ما في الكون هناك عوالم أكثر، وفي أماكن اخرى توجد عوالماً أقل. في بعض الامكان نجد هذه العوالم تتسع بإطراد، بينما في اماكن اخرى تتقلص. تتدمر هذه العوالم بإصطدامها ببعضها البعض. وأيضاً هناك بعض من العوالم ليست فيها كائنات حية، ولا نباتات ولا قطرة ماء حتى.

(ديموقريطوس، من إحدى الشذرات المتبقية من كتاباته التي حرقت، القرن الخامس قبل الميلاد)

الشخصية الأبيقورية

أرى عين أبيقور تحدق في البحر الأبيض الشاسع، عبر صخور الساحل التي تستحم بضوء الشمس.. بينما تلعب تحتها كائنات بمختلف الأحجام وبهدوء مثيل لهذا الضوء ولهذه العين المحدقة. لا يبتكر سعادة كتلك إلا من يتعذب بإستمرار – سعادة العين المحدقة في بحر الوجود المستكين التي لم تعد قادرة على التوقف عن التحديق في هذا السطح، وفي جلد البحر المتلون، والرقيق، والمرتجف. أكانت الحسية بهذا التواضع من قبل؟ أبداً!

(فريدريك نيتشه، العلم المرح، 1882)

في فجوات الكون

إن إنحراف الذرة عن الخط المستقيم هو ليس تحديداً معيناً يظهر عن غير قصد في فيزياء أبيقور. على العكس، إن القانون الذي يعبر عنه هذا الإنحراف هو كامن في الفلسفة الأبيقورية كلها من حيث، بديهياً، يعتمد تحديد ظهوره على النطاق الذي يطبق عليه. (...) هكذا، بينما تحرر الذرة نفسها من وجودها النسبي، الخط المستقيم، عبر تجريد نفسها منه، وعبر الإنحراف عنه.. فإن الفلسفة الأبيقورية، في مثل الوقت، تنحرف عن نمط الوجود المحدود حيثما يتوجب تمثيل مفهوم الفردية المجردة، والإكتفاء الذاتي، والنفي لكل علاقة بأشياء آخرى في وجوده. يمكننا إيجاد غاية الفعل في التجرد من، والإنحراف عن، الألم والتشوش، في حالة "الأتاراكسي". وبذلك الخير هو الإبتعاد عن الشر، والمتعة هي الإنحراف بعيداً عن الألم. وفي النهاية، حين يظهر التجريد الفردي في أسمى حريته وإستقلاليته، في كليته، يتضح أن الوجود الذي تم الإنحراف عنه هو الوجود كله. لهذا السبب، تنحرف الآلهة عن العالم، ولا تكترث به وتعيش خارجة عنه.

(كارل ماركس، الاختلاف مابين الفلسفة الطبيعية الأبيقورية والديموقريطسية، 1841)

كان الإنحراف..

فكرة أن أصل كل عالم، وبذلك كل واقع ومعنى، يرجع إلى إنحراف، وأن هذا الإنحراف، وليس المنطق أو السبب، هو أصل العالم، تعطي نوعاً من جرأة لأطروحات أبيقور. أية فلسفة اخرى، في تاريخ الفلسفة، دافعت عن الأطروحة القائلة بأولية الإنحراف وليس استتباعه ؟ لكن علينا أن نذهب أبعد من ذلك. من أجل أن يسبب الانحراف هذا التصادم/التصادف الذي منه يولد عالماً، عليه أن يدوم، ايّ يجب ألا يكون تصادفاً مؤقتاً، ومن ثم يصير أساس كل واقع، وكل ضرورة، وكل معنى، وكل منطق. ولكن من الممكن هذا التصادف لا يدوم كذلك: وبذلك لا عالم.

(لوي آلتوسير، التيار السري لمادية الصدفة، 1984)

التقدمي

المنبر التقدمي - مملكة البحرين
Progressive Tribune - Kingdom of Bahrain

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 115 ـ يونيو 2017 السنة الخامسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

تحبيذ الطائفية أم نفيها؟

د. حسن مدن

لقد بلغنا مرحلة لم تعد الناس تجد فيها حرجاً في المجاهرة بالطائفية، لا بل وتمجيدها، وبات طبيعياً اقتحام منطقة كان الاقتراب منها محفوفاً بالكثير من الحذر والكياسة، فحتى غلاة الطائفيين، من هذه الضفة أو تلك، غلبوا خطاباتهم دائماً بكلام مموه عن وحدة الشعب، وعن أن «المسلمين، سنة وشيعة، هم أخوة».

لا أحد جاهر في السابق بالقول عن نفسه أنه طائفي، وإن كان حتى نخاع العظم كذلك، فمثل هؤلاء كانوا يخلعون على أنفسهم أردية من الورع أو المداراة والمواربة التي تغلف الخطاب الطائفي بعبارات منمقة، تخفف على الأذن السامعة غلواء هذا الخطاب.

هذه كانت السمة العامة السائدة، رغم أن الانقسام الطائفي في المجتمع معطى موضوعي لا دخل للأفراد أو الجماعات فيه. لقد وجدنا أنفسنا، سنة وشيعة، نعيش معاً على أرض واحدة، وليس فينا من أختار أن يكون شيعياً أو العكس فيكون سنياً، لقد أصبحنا كذلك بحكم الوراثة.«إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ".

ثم إن الطائفية كسلوك ومنهج في التعامل لم تنشأ اليوم، لقد وُجدت دائماً، وتضافرت في ذلك عوامل عديدة وجهود مبذولة من قبل كل من لهم مصلحة في السياسة العتيدة: "فرق تسد".

من حسن حظنا إننا ننتمي إلى الجيل الذي فتح عينه على الدنيا في تلك اللحظة التاريخية التي توارت فيها الطائفية إلى الوراء بعض الشيء بفعل العمل الوطني الكبير الذي اضطلع به قادة هيئة الاتحاد الوطني ومن سار على دربهم من قادة التنظيمات الوطنية ومناضليها، ومن الشخصيات العامة والمثقفين وقادة الرأي العام الذي كان ولاؤهم للوطن لا للطائفة، للمستقبل لا للماضي.

وأحدث هؤلاء من التأثيرات العميقة في الوعي والسلوك ما شكّل عدة يعتد بها حتى اليوم في مواجهة هذا الفوران المذهبي، لو أن غير الطائفيين في البلد، من تنظيمات وجماعات وأفراد، وحدوا جهودهم واتفقوا على كلمة سواء، لكن هذا حديث يثير الألم والشجون، في كل مرة نقاربه.

فمناخ التسامح الذي تحقق فيما مضى يتعرض لمخاطر التقويض جراء التجييشات الطائفية من هنا ومن هناك، حيث تزداد غلبة الطابع الفئوي والطائفي على الكثير من المناشط، ويتمترس أبناء كل طائفة خلف زعاماتهم وشعاراتهم الفئوية، ويبهت دور الزعامات الوطنية المعبرة عن الوجدان الوطني المشترك لشعبنا لصالح قيادات ميدانية ذات نفس طائفي، لا تستطيع أن ترى ما هو أبعد من حدود الحي الذي تنتمي إليه.

لسان حال أصحاب الخطاب الرائج هذه الأيام، الذي عنه تحدثنا في مطلع هذه السطور، يقول وبالفم المليان: "نعم نحن طائفيون، الكل في البلد طائفي، كل طائفة تعمل لمصلحتها، فأين هي المشكلة، على كل طائفة أن تتدبر أمورها بنفسها، فلا الشيعي سينفع السني ولا السني سينفع الشيعي، وبالتالي فعلى كل منهما أن يرتب أوضاعه، وبالتالي أوضاع الوطن كله، وفق هذا الفهم".

هذا قول خطير، لأن الأمر خرج من دائرة تحبيذ الطائفية أو تبريرها أو تسويغها، كما كان الأمر سائداً، ليدخل في دائرة تمجيدها وتزويقها، فيغدو المنخرطون في لعبتها المدمرة مقتنعين بأنهم يؤدون واجباً دينياً ووطنياً كبيراً، بالانتصار لطائفتهم الذي هو، وفق هذا الفهم، انتصار للحق والواجب الذي يمليه الضمير.

ما يحز في النفس أن من يسوقون لهذا الخطاب ليسوا فقط من أصحاب العمائم والجبب الدينية هنا وهناك، الذين لا تثريب عليهم، وإنما ينخرط في هذا التسويق من يعتمرون القبعات "المودرن" أيضاً.

سيكون من باب التكرار أو تحصيل الحاصل القول بإن الأنظار تتجه حصراً نحو التيار الوطني الديمقراطي، من حيث هو قوى وشخصيات، مناط بها أن تضطلع بدورها المنشود، والذي أدته على مدار عقود، في توجيه الحركة الشعبية بشعارات وطنية عامة ذات طابع ديمقراطي وتقدمي، بحيث يصبح في وسع الناس أن تميز بين خطاب وأداء هذا التيار وخطاب وأداء غيره من القوى الأخرى، بصفته بديلاً وصاحب رؤية وبرنامج مختلفين، وسط هذا الاستنفار الطائفي الذي يزداد قوة واستنفاراً.

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com